

كۆماری عێراق

تەنجومەنی نوێنەرانی

فەرمانگەیی پەرلەمانی

بەلگەنامەکان



جمهورية العراق

مجلس النواب

الدائرة البرلمانية

الوثائق

الدورة الإنتخابية الخامسة

السنة التشريعية الأولى

الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (١٠)

الثلاثاء (٢٠٢٢/٥/٣١) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢٥٠) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١:٤٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتح أعمال الجلسة العاشرة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة أولاً: تقرير ومناقشة مقترح قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية.

- النائب فالح ساري عبدashi الجياشي (نقطة نظام):-

المادة (١) مجلس النواب هو السلطة التشريعية والرقابية العليا، من هذه المادة أنطلق بما إننا نمثل مجلس النواب السلطة التشريعية الأولى والسلطة الأم في هذا البلد، المفروض إن هذه السلطة تحترم القوانين والتشريعات والقرارات التي تصدر من الجهات المختصة، ومن هذا الباب، بما إن هذا القانون أصبح مقترح قانون وليس مشروع قانون، هناك جهات نظر مختلفة بطريقة عرضه وطريقة تبنيه والمضي بالإجراءات، لعله المادة الأولى التي يعترضها هذا القانون او التي يتناقض معها هي المادة (١٣٠) من النظام الداخلي وهي، يجب على اللجنة المالية أن تأخذ رأي مجلس الوزراء في كل إقتراح لتعديل تقترحه اللجنة في إعماداتها التي تضمنها في قانون الموازنة ويجب أن تضمن اللجنة تقريرها رأي الحكومة في هذا الشأن ومبرراته ويسري هذا الحكم على كل إقتراح بتعديل تتقدم به أي لجنة من لجان المجلس أو أحد الأعضاء إذا كان

تترتب عليه أعباء مالية، نص صريح وواضح في هذه المادة (١٣٠)، قرارات المحكمة الاتحادية صدرت بهذا الخصوص ليس فقط لهذا القانون وإنما قوانين أخرى، يجب أن يأخذ رأي مجلس الوزراء في كل شيء يقدم فيه آثار وتبعات مالية.

ثالثاً: بما إنه نحن نمضي باتجاه تشريع مقترح مقدم من اللجنة المالية، هذه السياقات يجب أن نتوقف أمامها يجب أن نمضي ونأخذ الموافقات الأصولية، وإذا عدنا إلى الخلف فإن قرار المحكمة الأخير لم يسمح لحكومة تصريف الأعمال بتقديم مشاريع القوانين وبالتالي ينجر هذا إنه ليس لها الحق على أن تعطي رأيها في هكذا قوانين وهكذا مشاريع، إذا كانت ولا بد وإن الضرورات تبيح المحذورات يجب هذا القانون يقن ويشذب ويكون هدفه الرئيسي والأساسي المشكلة الحقيقية التي يعاني منها المواطن والتي يعاني منها العالم أجمع يجب أن نركز على موضوع الغذاء وموضوع الدواء والكهرباء، أما تشعب في مقترح القانون والمضي باتجاهات وأنشطة ووزارات أخرى اعتقد هذا سوف يعرض مجلس النواب إلى الإنتقاد ويُعرض مجلس النواب إنه لم يمضي بالتشريعات والقوانين الذي هو تحت اليمين، هيئة الرئاسة والأعضاء جميعهم تحت اليمين ويحترمون القوانين والتشريعات، فأنا من هذا الباب ادعو الرئاسة على إنه تأخذ بنظر الإعتبار هذه الملاحظات التي طرحتها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف تكون المداخلات بعد قراءة التقرير الاسماء موجودة بجدول المداخلات لإبداء الرأي بما يتعلق بالقانون، تم طرحه في الجلسة السابقة ولم يعترض أي نائب، لم تحصل الموافقة على الإعتراض، تم طرحه في الجلسة السابقة إشارة للمادة (١٢٠ ، ١٢٢) من النظام الداخلي

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

يقرأ تقرير مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

- النائب خليل غازي حسن شيخ أومر:-

يكمل قراءة تقرير مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

- النائبة نه رمين معروف غفور امين:-

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه أضيفت الآن، هذه النسخة التي أستلمتها، توقي لحين وصول النسخة إلى السادة النواب، وقت مستقطع من الجلسة أعرض لي الساعة الحادية عشر من موجود، خارج الجلسة.

- النائبة نه رمين معروف غفور امين:-

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

- النائب هيثم محمود زهوان العجيلي:-

يكمل قراءة تقرير مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

- النائبة زيتون حسين مراد الدليمي:-

مشكلة المحاضرين أصبحت واقع حال أمام انظار الجميع، فهُم يفترشون الأرض بالساحات والشوارع وحول مجلس النواب وفي كل المحافظات، مجلس النواب صوت الشعب والمدافع الحقيقي عن حقوقهم فأين نحن مما يجري الآن؟ ونحن معنيين بهذا الموضوع بشكل كامل، مشكلة المحاضرين واقع حال، إذا لم نستطيع تثبيتهم أو نقلهم من العقد (٣١٠) إلى العقد (٣١٥)، فلنقدم مبلغ مالي من قانون الدعم الغذائي لدعم رواتبهم وإضافة مبلغ (١٥٠) إلى مبلغ (٢٥٠) ليصبح الراتب (٤٠٠) وهو اضعف الإيمان، ونمضي في الموازنة العامة الاتحادية إلى تضمين درجاتهم الوظيفية وتخصيصهم المالي لغرض تثبيتهم على الملاك الدائم، وبهذا ننهى مسلسل المعاناة والقلق الذي يعيشه أبناؤنا وبناتنا ونحقق لهم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي المطلوب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي المشكلة لا يظهر لدي في التصوير هذه المداخلات؟ يعني هذه المداخلات لا تبث، المتداخل يرفع يده لأن مكانه أحيانا غير واضح، الحديث الجانبي يشطب جميعه.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

إستناداً للمادة (٦) من النظام الداخلي أقمنا جميعاً أن نراعي مصالح شعبنا ونسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته، اليوم القراءة الثانية لقانون الأمن الغذائي ولم يطلع السادة النواب على مضمون قانون الامن الغذائي وحيثياته وجداوله وأبوابه وكل تفاصيله، كلجنة إقتصاد نرى إن الحكومة ليس لديها رؤية إقتصادية لإدارة البلد والأزمات مما حدى بنا إلى هذ المصير، قبل سنة تقريباً الخطة الزراعية ألغيت وتم تحويلها إلى نسب ضئيلة، التي سببت شحة محصولي الحنطة والشعير وهي التي تسببت بهذه الأزمة، إذا الحكومة طلبت منا أن نورد لها رؤية إقتصادية حقيقية، نحن اليوم لدينا شباب يفترشون الأرصفة يبحثون عن (٣٠٠) الف عشرة آلاف دينار يومياً، هذه (١٠) أنا لا اطمح أن ابيع النفط وأعطيهما له أنصدق بها عليه وهو تعب وأجتهد ودرس، واليوم هل أضمنه أم لا؟ لماذا أضمنه؟ الأفضل أن نعطيها للصناعة لدي (٥٥) ألف مصنع معطل لم تَضْمَنَ ولم تذكر الصناعة بأي حرف من هذا القانون، هذه جنبة.

الثانية: أذهب لمشاريع بعد عشر سنوات نستعيد الاموال لماذا أذهب لمشاريع إستنزافية تستنزف مني شأنها شأن الآخرين، ولغاية الآن الحكومة لديها (١٢/١) وصلنا شهر حزيران اليوم ٥/٣١ ولغاية الآن لم تصرف ربع من ١٢/١، (٢٥%) لم تصرفها، هذه القضية يجب النظر لها بالجنبة الإقتصادية قبل الذهاب لها بالجنبة محاذير نعم لدينا محاذير، من أمن إقتصادي ومجاعة، على ان نحسب أموال الشعب لا تهدر هكذا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المتداخلين إذا امكن مداخلاتكم أن تصل بشكل مكتوب إلى اللجنة المالية إضافة إلى دور الدوائر المعنية في إيصالها.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

أتمنى من السادة في اللجنة المالية ان يأخذوا ملاحظاتنا بسعة صدر وأن لا يردوا علينا مباشرة، بما إنه لدينا صلاحية تقديم مقترح قانون لماذا لا نقدم قانون الموازنة ونعتبره مقترح قانون ونمضي به وننتهي من هذه الأزمة والإشكاليات وشبهات الفساد التي تدور والحديث في الإعلام الذي يدور على القانون وحيثياته، الأفضل أن نقدم قانو الموازنة بأبواب واضحة ورقابة واضحة وننتهي من كل القصة طالما لدينا صلاحية، المحكمة الإتحادية قالت لا يجوز تقدم مشروعات القوانين ونحن قلنا المقترحات ممكن نعتبره مثل قانون الأمن الغذائي قانون الموازنة ونمضي به، هذا أولاً.

ثانياً: المبلغ كبير جداً على الأمن الغذائي، نحن نتحدث عن أمن غذائي المبلغ (٢٥) ترليون، نحن نعطي للمواطنين طحين وسكر بمبلغ (٢٥) ترليون، إذا أردنا أعطائهم الدجاج واللحم هل نعطيهم الموازنة جميعها حتى تكفي؟ المبلغ فيه مبالغة، بالنسبة للامن الغذائي ممكن الإكتفاء بمبلغ محدود وفعلاً يكون امن غذائي فقط.

ثالثاً: المادة (٣) (ج) يتحدث عن محافظات ويعطيها خصوصية وانا مع ان تعطي خصوصية لكربلاء وللنجف وذي قار وغيرها أتمنى أن تكون هنالك خصوصية لمحافظة بابل، ليس لديها منفذ حدودي ولا نفط وباقية على رحمة وزارة المالية التي تعطيها القليل القليل، والشارع يوماً ينفجر ومظاهرات، أتمنى محافظة بابل يكون لها خصوصية لأنها محافظة منكوبة على جميع الأصعدة، السادة في اللجنة المالية وضعوا ملاحظة رافضين الإقتراض الداخلي والخارجي هذا شيء جيد وأضم صوتي لهمن يفترض أن لا يكون هنالك إقتراض داخلي وخارجي ونأخذ مبلغ محدد، إذا المادة (٥) أولاً رفعت ولا يوجد إقتراض خارجي، المادة التي بعدها ثانياً التي تنص على إعفاء الإقتراض من الضرائب والرسوم الكمركية ومقتضى الحال أيضاً ترفع، المادة (١١) تخصيص (٥٠%) من إيرادات المنافذ الحدودية للمحافظات ومن ضمنها إقليم كردستان، أتمنى على السادة النواب إضافة فقرة، المحافظات لا تسلم إيرادات منافذها الحدودية ما هو الإجراء الذي سوف يُتخذ؟ هل تستقطع من حصتها من قانون الأمن الغذائي أم تستقطع من الموازنة، عندما نضع فقرة نضمن العدالة إنه سوف نعطي لواسط والبصرة وميسان، لو

محافظة تلكأت ولم تعطي لا يجوز أن تتساوى مع المحافظة التي تعطي، يجب ان تكون هنالك إجراءات رادعة حتى تجعل الجميع تلتزم بالقوانين الإتحادية.

الملاحظة الأخيرة: المادة (١٥) تنص على إنه ينفذ من تاريخ إصداره وينشر في الجريدة الرسمية، المفروض نحدد الموازنة العامة الإتحادية لسنة ٢٠٢٢ حتى لا يبقى القانون نافذ، وإذا لم نشرع قانون الموازنة يبقى نافذ سنتان او ثلاث سنوات، نحدد يعمل به لغاية نفاذ قانون الموازنة العامة الإتحادية نصيف لها لسنة ٢٠٢٢.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

نعتقد إن هذا المقترح نحن بأمس الحاجة له بالأخص في هذا الوقت بالذات لما يمر به العراق يحتاج إلى تكاتف الجميع للخروج من أزمة حقيقية، التي هي أزمة الغذاء والدواء وأزمة الفلاحين والأزمة بصورة عامة بالخصوص أيضاً مشاريع التنمية، لدي موضوع يخص لجنة الخدمات نحن أطلعنا على القانون عندما نريد النهوض ونعمل تنمية إقتصادية شاملة في عموم العراق والمحافظات، نعتقد إن الجميع الحكومة ومجلس النواب هناك تقصير واضح على مدى كل الحكومات الموجودة ولغاية الآن، بالأخص البنى التحتية وأيضاً الخدمات التي نبحث عنها والمواطن يبحث عنها وهي حق من حقوقه، أعتقد هناك الكثير من المشاريع الوزارية المتلكئة، مشاريع الماء والمجاري وأيضاً الطرق والجسور ومشاريع الإسكان، انا اعتقد إذا كنا نبحث عن تنمية إقتصادية نحتاج من حضرتكم ومن السادة في اللجنة المالية المشاريع الوزارية التي هي الماء والمجاري التي تقدر بأكثر من ترليون على مستوى المحافظات متوقفة منذ عام ٢٠١٣ ولغاية الآن، نتمنى من حضرتكم والسادة في اللجنة المالية ان يكون لهم دور في تخصيص جزء من المبالغ لأننا نعتقد أكثر المشاريع المتوقفة أدت إلى شلل تام تقديم البنى التحتية في الكثير من المحافظات وبالأخص الأفضية، وأنا اتحدث كمثال محافظة ديالى لدينا في قضاء الخالص وفي بعقوبة هنالك المشاريع التي تقدرت أكثر من (٤٠٠) مليار متوقفة تحتاج إلى تخصيص مبالغ مالية حتى يكون لها دور في تقديم الخدمات ومجلس النواب مطالب بهذا الشيء.

- النائب جواد عويز زكاظ الغزالي:-

سبب تقديم هذا القانون هو معالجة بعض المشاكل التي تتطلب علاج آني، هنالك شريحة مهمة من المحاضرين والخريجين وأصحاب الشهادات والإداريين، هؤلاء بناء المستقبل يحتاج إلى وقفة من قبل مجلس النواب تجاههم لأنهم شريحة مهمة والوضع الذي يعيشونه وضع مزري يتطلب موقف من هيئة الرئاسة والسادة اعضاء مجلس النواب، المادة (٣) أولاً ذكرت تسديد إستحقاقات الفلاحين والمزارعين للسنوات السابقة، وزارة التجارة قامت بتسديد كل المستحقات للسنوات السابقة، يتطلب منا بإعتبار نحن على أبواب الموسم الصيفي وهنالك إشارات الدولة غير قادرة أو وزارة الري غير قادرة على توفير المياه لهذه السنة، نقترح تعويض الفلاحين والمزارعين لهذا الموسم، هنالك شريحة مهمة من مربي الثروة الحيوانية ويساهموا في هذا القانون الامن الغذائي، الآن يملوا بظروف إستثنائية أسعار الاعلاف كانت (٢٠٠) ألف دينار الآن اصبحت (٨٥٠) ألف دينار وهذه الثروة معرضة للهلاك والإنقراض، بسبب زيادة سعر صرف الدولار سبب زيادة في أسعار المواد الغذائية يتطلب منا دعم البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها، محافظة النجف من المحافظات الجاذبة للسكن، نفوس النسب تحسب في الموازنة على أساس (١,٤) مليون نسمة الآن سكنة النجف بحدود (٣) مليون نسمة وهذا أثر على جميع الخدمات التي تقدم للمواطنين، يتطلب دعم موازنة النجف من أجل القيام بتقديم الخدمات للمواطنين.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

لاحظنا موضوع مهم الذي هو دائما في كل الحكومات والدول المتقدمة تشخيص الأمور والفقر يأتي على تشخيص المشاكل الموجودة داخل البلد وتتم معالجتها للأسف بعد الإطلاع على جميع النقاط غياب موضوع التعويضات التي تخص المناطق المحررة والتي تخص مناطقنا، إذا أردنا المعالجة والحكومة جادة بالعلاج المفروض أولاً نصفر المشاكل التي تعنى بالفقر، التي هي تسبب امور تخص المنظومة الأمنية والعيش الكريم للمواطن والإستقرار، وبصراحة يكون إيمان مطلق بالحكومة بأنها مظلة حقيقية، تفكر بموضوع المواطن إذا كانت الحكومة جادة لمعالجة وتفسير المشاكل الحقيقية في المناطق، بكل العالم يكون إستبيان لوضع الفقر ولوضع المنظومة الأمنية والمشاكل التي دائماً تتكرر في المناطق، وحتى عندما يكون منصب لقائد أمني أو محافظ يشخص المشاكل الموجودة إذا كانت على مستوى الحوادث التي تكون داخل المنطقة، يحضر لمعرفة مسبباتها وأمورها، مرت سنين على تحرير هذه المحافظات والمناطق وللأسف الشديد لا نرى جدية بمعالجة المشاكل

الموجودة في هذه المحافظات على ان تكون خطوة إيجابية حقيقية إستجابة لهؤلاء المواطنين، أحيانا تكون تعويضاتهم (٢٥) مليون وتصل إلى (٨) مليون أو (٧) أو (٦) مليون يتدبر بها اموره ويكون له إستقرار في المنطقة التي يسكنها هذا دليل على وجود نية من قبل مجلس النواب أو الحكومة لإستقرار تلك المحافظات، مع الأسف القانون عندما وصل من الحكومة لم نرى نقاط أساسية في هذا الموضوع، عندما نعمل إستبيان في هذا الموضوع ضمن هذه النقاط والمناطق سوف ترونه موضوع خطير على العيش الكريم للمواطن، أتمنى من اللجنة المالية ومن حضرتك أن تضمن فقرة التعويضات ضمن هذا القانون، على أن يكون جدياً لجزء كبير لأهلنا ومواطنينا في المحافظات المحررة، الذي البعض منهم لغاية الآن مشردين بسبب وضع منازلهم مهدمة وبدون إستقرار، أتمنى هذه الفقرة المهمة أن تكون ضمن القانون لأن هذا الموضوع مهم جداً لمواطنينا في المناطق المحررة الذين بعض منهم فقد أبنة أو أخيه وعائلته جميعهم وليس لديه سقف لبيته ولا نرى جدية لهذا الموضوع، حتى يحس مواطنينا إن الحكومة ومجلس النواب حسوا بنا وضمنوها ضمن القانون، هو يسمى الأمن الغذائي يعني أمن الوضع للمواطن حتى لا ينفجر علينا الشعب إذا كان ضمن الغذاء اليوم سقوف ليست لديهم ونصفهم مهجرين لم يعودوا لبيوتهم ومناطقهم.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

هذا القانون من حيث المبدأ نعتقد كقانونيين مخالف لثلاث قرارات للمحكمة الإتحادية، وبإعتبار المحكمة تمتلك ذات حجية المواد الدستورية، والدستور هو عقد إجتماعي بين السلطات وما بين المواطن، بالتالي نجد إن هذا القانون قد خرق هذا الحنث للعقد الإجتماعي وبالتالي يضر وينعكس سلباً على سمعة السلطة التشريعية كسلطة عليا، ملاحظاتي على القانون:

١. لدينا قروض خارجية، وجميعنا نعرف نحن كأعضاء مجلس نواب لدينا مخاوف من القروض الخارجية نطلب من اللجنة أن تحضر لنا من وزارة المالية جدول بالقروض الخارجية، حتى نعرف إن القروض التي تزيد نسبتها على ٩% هناك أموال نخصصها بسد هذه القروض حتى نعتق رقاب أجيالنا من القروض الخارجية التي تكبلت وقت السنين العجاف.

٢. القروض الداخلية، هذا القانون الغرض منه التنمية إضافة إلى توفير الغذاء والكهرباء والضمان، إذا كل المصارف سُجبت منها قروض ولم يبقى لديها سيولة ولا تستطيع عمل تنمية، المفروض أموال تسدد بها قروض المصارف الداخلية حتى تستطيع هذه المصارف أن تحدث تنمية ونقله نوعية في عملها، مشروع قانون الحكومة تم تقديمه في شهر شباط وهذا القانون قُدم في شهر حزيران مضت عليه أربعة أشهر ويتم حساب سنة مالية كاملة، المفروض ثلث هذه الأموال تستقطع لأننا في شهر حزيران، بالتالي مقت رحي ثلث هذه الاموال تذهب للصندوق السيادي للدولة العراقية لأنه أنتقت حاجة تقريباً أربعة أشهر، فأموال هذه الأربعة أشهر تذهب اموالها لغير هذه أبواب الصرف، ديون الغاز والكهرباء مهمة ومسجلة لا تحتاج للحديث بها، الأموال المخصصة لتنمية الأقاليم، تم وضع (١٠) ترليون لتنمية الأقاليم على أساس نسبة (٨٠%) نسبة سكانية و(٢٠%) نسبة الفقر، هل من المعقول بغداد مركز العاصمة يضع فيها نسبة الفقر (١%) من أين اخذت هذه العينات وزارة التخطيط، هل ذهبت لمدينة الصدر أو للشعلة أو للحرية او البياع أو أبو دشير؟ مقترحي على هذا القانون أن يكون التوزيع على أساس النسب السكانية لضمان عدالة جميع المحافظات تاخذ بالشكل الصحيح، حتى لو حسبنا حساب الجارية والمنصور الكثير من المواطنين إنعكست امورها وتضررت ويحتاجوا إلى حركة إقتصادية.

٣. أشير إلى نقطة تتعلق بالحنطة هل تعلمون إن أغلب ما يسمى نفسه فلاح يستورد الحنطة من ايران ويحضرها على أساس مسوقة ومزروعة، ويأخذ سند ملكية من أي شخص لديه أرض زراعية، أرجو من اللجنة المالية ان تدقق هذه الاموال تذهب للمسوق والفلاح الحقيقي، حتى لا يأتي يأخذ هذه الاموال ولا توجد زراعة لدينا.

٤. الرقابة اللاحقة لهذا القانون لدينا مخاوف كبيرة على هذا القانون، لأن هذا حقنا وواجبنا الذي نقوم به، رقابة لاحقة على هذا القانون تقرر في داخل مجلس النواب ومتابعة هذا القانون.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

الملاحظات التي يمكن الكلام عليها في هذا القانون ورد في المادة (١) ثالثاً أي مصادر أخرى وهي غير معرفة، أحياناً بيع أملاك الدولة وممتلكاتها المصانع والشركات، ما هي المصادر الأخرى؟ المفروض أن تكون معرفة وواضحة بما يضمن الحفاظ على اموال الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المالية هل تقوموا بتثبيت الملاحظات؟ هذه مهمة المصادر الأخرى.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

المادة (٣) ثانياً، تنص على صرف تخصيصات تنمية الأقاليم المذكورة في الجدول المرفق بالقانون وفق الآتي، لا توجد جداول، المفروض هذه أبواب الصرف التي أعدت يجب أن تكون فيها جداول تفصيلية تشير إلى الفقرات التي يتم تخصيص المبالغ حتى نستطيع مناقشتها نعرف توجيهها، نحن سوف نصوت على أموال وهذه أموال الشعب وموتمنين عليها، المفروض ان تكون هذه الجداول مرفقة مع القانون حتى يمكن الإطلاع عليها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المالية بعد القراءة الثانية تخوضوا في النقاشات سواء مع السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب او الجهات القطاعية، لكن ضرورة تزويد السيدات والسادة النواب بالرؤية الاولية لتوزيع المبالغ وفق الجداول التي أشار لها السيد النائب، وأي تعديلات تطرأ عليها يبلغ السيدات والسادة النواب قبل موعد الجلسة النهائية للتصويت.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

المادة نفسها فيها فقرات (أ ، ب ، ج) المشكلة الفقرات الموجودة (أ) مشروعات الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة، المشروعات الخدمية الجديدة الضرورية، هذه الفقرات في الفقرة (ج) تنص على تحديد المشروعات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب)، المفروض إن هذه الجداول والتخصيصات وضعت في الفقرة (أ ، ب) لماذا يعود مرة ثانية تحديد المشروعات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من البند ثانياً من هذه المادة من قبل وزارة التخطيط، بناءً على إقتراح، يعني لغاية الآن ليس هنالك إتفاق على المشاريع حتى نضع لها تخصيصات، يعني الامر غير مكتمل وزارة التخطيط سوف تزود بالمشاريع وتوافق عليها، فيما يخص المادة (٤) تشير يجري الصرف من الحساب إستثناءً من أحكام المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية الإتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل، نفس هذا القانون كيف سوف نصرف للمشاريع المتلكئة والمتوقفة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الحديث متروك للجنة المالية، المقصود بها هذه الفقرة هناك (١٢/١) حسب الإدارة المالية من السنة السابقة، الإستثناء لإضافة نص هذا القانون أو تخصيصات هذا القانون بالإضافة إلى (١٢/١).

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

أنا أقصد المادة (١٣) البند ثانياً نحن نشير إلى مشاريع متلكئة ومتوقفة وتحتاج إلى تمويل، هذه المشاريع البند (٢/١٣) نحن وضعناه لكي تمضي هذه المشاريع بما يضمن عملها، هذه المشاريع نصرف لها وفق الذرعات، إذا تم إستثناءها كيف أصرف لها، المفروض ان تبقى هذه المادة من هذا البند حتى نستطيع أن نمضي بهذه المشاريع، المادة (٥) يحق لوزير المالية الإقتراض، أصل البند نحن لم نوافق على الإقتراض ونتكلم على تخصيصات مالية، المادة (١١) نحن نتكلم عن عدالة إجتماعية وعن أموال شعب نحن في نص الموازنة لسنة ٢٠٢١ أشرنا على إن جميع الواردات النفطية والمنافذ الحدودية وجميع الإيرادات لدولة تسلم تذهب إلى الحكومة الإتحادية وتدخل في خزانة الدولة ومن ثم يعاد توزيع هذه المبالغ، الآن هذه مبالغ النفط الفائضة من أين جاءت؟ من أي نفط وأي إتجاه؟ هل إنه فعلاً اليوم جنين المحافظات العراقية سلمت إيراداتها النفطية وغير النفطية إلى الحكومة الإتحادية حتى الفائض من المبالغ يعود يوزع على جميع المحافظات وكذلك فيما يخص المنافذ الحدودية حتى نضمن تحقيق العدالة لجميع المحافظات وجميع أبناء الشعب العراقي.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

تشريع القانون يتعلق بالأمن الغذائي والدوائي بالدرجة الاولى والصرفيات في الوزارات أيضاً ضرورية كل المشاريع ضرورية، لكن هناك المهم والاهم، لكن نحن بحاجة للمشاريع الأهم لا يوجد داعي أن نصرف على مشروع متلكئ، المستثمر جاء ليعمل في قطاع معين بالتأكيد يجب أن يكون لديه أموال، لازم شيء من الدولة وناتي نحن نزود صاحب المشروع بالمبالغ الحكومية هذا ممكن تأجيله إلى فترة اخرى، لكن الضرورية

هنالك قوانين نحن شرعناها بالدورة السابقة لغاية الآن معلقة، قانون الناجيات اعدادهم محدودة، ممكن تضمين القانون بالنسبة لقانون الناجيات الأيزيديات والقوميات الأخرى، عددهم محدود وإضافة مبلغ خاص لهم بدل تأجيلها منذ سنة ولغاية الآن، لدينا مؤسسة الشهداء والسجناء الأموال المترتبة لهم لم يأخذوها من الدولة، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، لا يوجد نائب في مجلس النواب لم يراجع وزارة العمل والشؤون الإجتماعية من أجل الرعاية الإجتماعية، نطلب من الوزارة تخصيص أموال للرعاية الإجتماعية بدون تخصيص أموال لهم في هذه الموازنة، مستحقات الفلاحين والغاز والكهرباء من الضروريات التي نعمل بها بالإضافة إلى الأمن، أما الإقتراض المفروض لا يتم لأن التقرير يتضمن إنه لن نفترض، ولكن في نفس الوقت نضيف الإقتراض في هذا الأمر، الحل الأخير نتكلم عن المحاضر المتظاهر هذا جميعه لا يحل إلا إذا توفر مخطط شامل إستراتيجي للقضاء على البطالة، والقضاء على البطالة كما أشار السيد النائب بتشغيل المصانع والمعامل ودعم القطاع الصناعي، القطاع الصناعي في شلل ويتعرض إلى إبتزاز في السيطرة والمنافذ الحدودية ونحن نريد توفير أموال، وفروا أموال للمصانع للقطاع الخاص بدل معاقبتهم بأمر أخرى حتى نستطيع توفير مجال نقضي به على البطالة بهذا الخصوص، الشيء الأساسي القضاء على البطالة بتشغيل المصانع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الذين طلبوا نقاط نظام في البداية، طلبت منهم أن أدخلهم بالجدول، هم لديهم نقاط، لكن التقديرات في بعض الأحيان يضاف شخص والتقديرات في بعض الأحيان ضرورية.

- النائب سالم مطر عبد العيساوي:-

الوضع العام الذي يمر به البلد بشكل خاص وخاصة بعد التلكئ الذي حصل بتشكيل الحكومة يدعوننا إلى الشعور بالمسؤولية تجاه الشعب، وبنفس الوقت قراءة الوضع العام الذي يمر به العالم من حيث جانب الامن الغذائي والإجتماعي على مستوى العالم، يدعوننا إلى عدة تساؤلات داخل هذا القانون أنا اخاطب السادة النواب، هل يعلموا بان الأمن المجتمعي الذي تمر به المحافظات المحررة او المحافظات المنكوبة لغاية الآن لا يقل عن (٢-٢,٥) مليون نازح مهجر داخل البلد وخارج البلد، لكن الواضح والمؤشر داخل هذا القانون لا يوجد شيء لهذه الشريحة الذين هم (٢,٥) مليون، والقوانين الماضية أيضاً تخلو من التخصيصات لهذا الملف، نريد إعادة امواطنينا ام لا نريد؟ ندعهم بالخيم والمعسكرات هذا أمن مجتمعي، ليس من المعقول منذ عام ٢٠١٤ أبناء هذه المحافظات مهجرين ونازحين وغير قادرين لا على سكن ولا على تدبير لقمة العيش، يجب أن يتضمن هذا الملف مبالغ خاصة لمفل النازحين وإرجاعهم إلى أهلهم.

الملف الأخر: ملف التعويضات، هل تعلمون لغاية الآن أفضية وأحياء بالكامل مهدمة وليس هناك من ينادي أو يخصص هذه المبالغ لإعادة هذه الإحياء؟ جميعكم تسمعون وتعلمون أيمن الموصل الجثث لغاية الآن تحت الإنقاض، أليس من الأولى الأمن المجتمعي أن تخصص مبالغ للتعويضات حتى يبنوا بيوتهم ونعيدهم، مدينة بيجي أكثر من (٦٠%) محققة، أحياء في محافظة الأنبار نعم نحن نكابر ونقول الامور ماضية ونحن نبني ونعمر نتكاتف، هذا لا يعني إننا لا نخصص مبالغ لهذه الملفات الكبيرة والخطيرة على المجتمع، من هذا المنطلق ومن فقرة (٣) في التقرير الذي يشير إلى تحقيق العدالة الإجتماعية وتوجيه الدعم إلى الشرائح، الفقرة سادساً التي تنص العمل على تخفيض نسبة الفقر، يجب أن نهتم بهذان الملفان.

- النائب عقيل عباس جساب الفتلاوي:-

في تقرير اللجنة المالية.

ثالثاً: أهداف اللجنة المالية دراستها لمقترح القانون النقطة (سابعاً) دعم الخزين الاستراتيجي لما يؤمن السلة الغذائية، أنا أسأل كيف يمكن أن نفكر بدعم الخزين الاستراتيجي ولم نضع سبل توفير مخازن التي تُنجز عملية هذا الدعم لم يتناول مقترح القانون عملية إنشاء المخازن النظامية لدعم الخزين الاستراتيجي وهذه مشكلة عُلمت في فترة الحصار في النظام السابق، الآن في الوقت الحاضر أي مخزن لدعم الخزين الاستراتيجي غير موجود لدينا كان يجب أن نفكر في هذا الأمر قبل أن نفكر بدعم الخزين الاستراتيجي، أيضاً لا بد من أن يُعالج بما أنه الدعم الطارئ للغذاء لا بد أن نفكر من الاستفادة من مجارش الدولة المعطلة والمتوقفة فقط على مبالغ الإنشاء، مجارش ذات منشئ (سويسري) موجودة مثل مجرشة (الكوفة) ومجرشة (الشامية) حقيقةً هذه معطلة بسبب عن عدم توفر المبالغ المخصصة لها من وزارة التجارة، إلا الآن

المكائن موجودة المهندسين ذهبوا إلى (سويسرا) لغرض الدورات مبالغ غير متوفرة، كان من باب أولى أن يُناقش هذا القانون ومقترح القانون هذه القضية بما أن القضية متعلقة في قضية الدعم الطارئ للأمن الغذائي، كذلك لدينا مشاكل كثيرة في دول متعددة أملاك الدولة العراقية في (فيتنام و سيريانكا) تخص وزارة التجارة، حالات شُبّهات فساد كثيرة ممكن أن يطرحها القانون ويعالج ما هي المشاكل التي الموجودة فيها هذه قضية مهمة جداً بما أن نحنُ نتكلم عن قضية الدعم الغذائي، مسألة أخيرة إذا سمحت لي سيادة الرئيس، نحن اليوم في تقرير اللجنة النقطة (ثالثاً) هي أن تُحقق العدالة الإجتماعية وتوجيه الدعم إلى الشرائح الفقيرة، شيء بسيط حصل في محافظة النجف الأشرف أن هناك مواطن سائق سيارة كابسة في بلدية النجف الأشرف أُجبر على العمل في يوم العاصفة الترابية، وبسبب العاصفة الترابية توقفت فرامل السيارة أدى هذا الأمر أن يحصل له حادث وعلى أثره رُفِعَ (الطحال) وأجزاء من (كبده)، هذا المواطن أنا زُرتُه شخصياً لا يهملهُ الآن في الوقت الحاضر (كبده أو الطحال) الذي يهملهُ الآن هذا المواطن هو كيف يسدد مبالغ الكابسة وراتبه (٢٠٠) ألف دينار، نحنُ نتمنى أن هذا القانون أو كنا نتمنى أن يدعم هذه الشرائح الفقيرة والتي تعمل ولا تحصل هذه المردودات أمام سيل كبير من الأموال التي تدفعها الدولة لمرتبات موظفين آخرين، إذا لم تتحقق العدالة الإجتماعية، وكانت أمنيّتنا أن هذا القانون يُعالج هذه القضية خصوصاً ما يتعلق في قرار (٣١٥).

- النائبة فيان دخيل سعيد خضر:-

في التقرير المقدم من قبل اللجنة المالية، (ثالثاً) النقطة (٣) تحقيق العدالة الإجتماعية وتوجيه الدعم إلى الشرائح الفقيرة، نحنُ قدمنا طلب إلى اللجنة المالية وأرجو أن يؤخذ به وهو تضمن مبلغ لدعم قانون الناجيات الإيزيديات الذي تمّ التصويت عليه في الدورة السابقة ولكن للأسف إلى الآن غير مخصص له أموال من حيث تتم الاستفادة منه الناجيات، وجنابكم تعرفون كمية الظلم والقهر الذي حصل للناجيات وليس فقط الأيزيديات، القانون يتضمن حتى الناجيات من التركمان ومنّ الشبك والإخوة المسيحيين، لهذا أرجو من اللجنة المالية أن تأخذ بنظر الإعتبار هذا الطلب والذي هو مدعوم بتوقيع مجموعة من السادة النواب هذا أولاً.

الموضوع الثاني: في عام ٢٠١٥ قرّر البرلمان العراقي أن (سنجار) مدينة منكوبة، وهذا يلزم الحكومة والدولة العراقية على أن تخصص لها أموال خاصة بعد ما حصل لها من جرائم وفضائح قامت بها (داعش) الإرهابية للمكون اليزيدي وبقية المكونات أيضاً في سنجار، سنجار منطقة منكوبة يوجد تخصيصات لبعض المحافظات على اعتبار أنها تؤخذ بنظر الإعتبار، ولكن أعتقد أن الكل يعرف وحتى المجتمع الدولي يعرف أن ما حصل في سنجار لا تشبه أي مدينة أخرى، لأنه تمّ نهب وقتل وبيع واختطاف وسبي النساء الأيزيديات، لهذا أرجو أن تولى هذا المنطقة إهتمام خاص وتعويض المواطنين، نتحدث عن التعويضات ولكن سيادة الرئيس سنجار ليس فقط منازلها هُدمت، كثير من العوائل في سنجار قاموا بشراء بناتهم من الدواعش، يعني ليس فقط منازلهم هُدمت لدينا (٦٥) مقبرة جماعية في سنجار أراضيهم سُلبت، منازلهم هُدمت لهذا أنا أتّي على طلب الإخوة الذين قالوا تعويض هذه ولكن تعويضات مجزية وتوازي حجم المأساة التي تعرضوا لها.

- النائب سلام هادي كاظم عبود الشمري:-

أقدم بالشكر الجزيل للإخوة في اللجنة المالية لجهودهم المبذولة طيلة الأيام السابقة، أحب أن أعرج عن مفصلين مهمين جداً هو مستحقات الفلاحين، هو مستحقات المزارعين هناك مستحقات إلى هذه اللحظة لم تُدفع منذ عام ٢٠١٩ تابعة لوزارة الزراعة، وأيضاً هناك مستحقات لأكثر من خمسة محافظات لم تُدفع منذ عام ٢٠١٤ اليوم هذا القانون أنصف الشريحة الفلاحية ودعم المدخلات بعض الإخوة النواب، الأخت النائبة (عالية نصيف) تكلمت عن مناقلة الحنطة هناك غرفة عمليات مشكلة معض العمليات المشتركة ووزارة الزراعة لم تُسوق أو يسمح العبور من محافظة إلى محافظة أخرى بل المحافظات الموضوع الذي نقلته النائبة (عالية نصيف) موضوع ليس دقيق لا تُريد أن نقول عار عن الصحة، هذا أولاً.

ثانياً: لدينا مدخلات المحاصيل الزراعية لم تُدعم منذ عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢ هناك مبالغ خُصصت لدعم المدخلات حتى ضمن ديمومة الاستزراع في كل المحافظات، سيادة الرئيس هناك فقرات أود التتويه لها، الفقرات التي تكلم عنها بعض الإخوة النواب في ما يخص الجداول أو مجمل الموازنة البالغة (٢٥) ترليون، الإخوة في اللجنة المالية نحنُ جلسنا معهم أكثر من جلستين أو ثلاث كانوا الإخوة مدير عام التموينية مدير عام تجارة الحبوب هناك فقرات ضُمنت من ٦/١ إلى ١٢/٣١ حتى تضمن مستحقات البطاقة التموينية، أي بمبلغ الدعم الطارئ من ٦/١ وليس من مجمل السنة والدليل الموازنات السابقة كانت تتجاوز (١٢٠) ترليون اليوم طالبين سد حاجة السوق التي هي (٢٥) ترليون نطالب من

الإخوة النواب حسم ملف الأمن الغذائي حت نُطمئن الشعب العراقي وخصوصاً ملف الكهرباء، الأخ وزير الكهرباء أشارَ إلى نقطة خطيرة جداً والتي هي إذ لم تُسدد مستحقات الغاز السائل خلال شهر سوف يتم عدم تجهيز الكهرباء حتى ساعتين سوف لن تُجهز والمبلغ مليار وستمائة ألف دولار حتى يؤمن الكهرباء في كل المحافظات، يجب ضمان مستحقات الغاز السائل حتى تمضي عجلة الكهرباء.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام):-

أود أن أزودكم في الحالة التي حدث فيها التحايل على القانون في شراء موضوع الحنطة الذي ذكرته في ملاحظتي مستعدة أن أزود لجنة الزراعة ولجنة المالية بالحالة التي أعرفها بشكل خاص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودي السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بالكامل.

- النائب سلام هادي كاظم عبود الشمري:-

في كربلاء اليوم محجوزة (٦) سيارات وأنا مسؤول عن هذا الكلام، يُحولوها من كربلاء إلى بابل لم يستطيعون يعني من محافظة إلى محافظة يُمنع التنقل، كيف تتهرب وتأتي إلى المحافظات؟ حتى لا نبخس حق الفلاح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قد نتحدث عن حالات سابقة ليس حالات آنية.

- النائب سلام هادي كاظم عبود الشمري:-

إحتمال في السنوات السابقة.

- النائبة عالية نصيف جاسم عزيز العبيدي:-

أنا لا أتكلم عن المحافظ أو المحافظة، أنا أتكلم بأن الفلاحين يذهبون ويأخذون أراضي زراعية من أشخاص ليس ملكهم ويستوردوها من (إيران) ويتم بيعها على أساس مسوقين.

- النائب فالح حسن جاسم مظك الخزعلي:-

بما أن ٩٠% من الإيرادات الاتحادية هي من محافظة البصرة، ونتشرف أن نكون في خدمة أبناء الشعب العراقي، لكن هذه المدينة مدينة المجاهدين والشهداء والمحربين والمدينة مدينة البترول وأيضاً المظلومين، والتي تضررت كثيراً هذه المدينة مدينة الموانئ، هذه المدينة ما زالت تأن وتحتاج إلى دعم استثنائي من اللجنة المالية ومن الحكومة الاتحادية، فمن الأولى أن تُحاسب الحكومة على تقصيرها بعدم إرسال الموازنة وفقاً لقانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ على اعتبار الشهر العاشر ولكن تماشياً مع هذا القانون، نحن مع دعم هذه المحافظة ومطالبنا المشروعة هو إكمال المشاريع المتوقفة بالقرار (٣٤٧) وأيضاً مشاريع الماء كما تعلمون العراق مقبل على أزمة حقيقية في ملف المياه لدينا مشروع سد على شط العرب بقرار مجلس الوزراء (١٣) لسنة ٢٠١٦ وهذا في قرار مجلس الوزراء أيضاً مشروع بصرة (بدعة) للماء ومشروع محطة ماء في (الفاو) ومشروع ماء البصرة الكبير الذي كلفته (٦٠٠) مليون دولار ولم يتبقى إلا (٣٠) مليون دولار لإكمال هذا المشروع، بالتالي سوف يساهم هذا الملف في دعم التنمية الغذائية وخاصة ملف الاء، أيضاً دعم وزارة العمل والشؤون الإجتماعية كما تعلمون عندما تكون حروب أو مشاكل اجتماعية أو اقتصادية تزداد نسبة الفقراء والمُعوزين، نحتاج إلى دعم إلى هذه الوزارة بما لا يقل عن (٥) مليون مشمول، وكذلك أيضاً وافقت كل الوزارات على تظمين عقود (٣١٥) و(١٧٤) ولم تُعارض، وأيضاً وزير المالية وافق على المحاضرين وكذلك التربويين وكذلك عقود وزارة التعليم فلا يوجد ضير بما أن فيه جنبه مالية بإضافة تخصيصاتهم لا سيما هم يتقاضون رواتب مع إضافة بند بتعيين من لديه سنتين من العقود على الملاك، بالتالي وزارة المالية هي التي حولت البرلمان في تثبيت هؤلاء.

لدي ملاحظة مهمة على ملف البطاقة التموينية وإحالتة إلى النزاهة وهو قيد التحقيق، سيادة الرئيس اللجنة المالية تسمعني هذه البطاقة التموينية هي لسنة أشهر يعني دعمها لسنة أشهر، ثلاث شركات قدمت، شركة (الاتحاد) قدمت (٦,١٠) سنت للمواطن للسلة الغذائية، شركة (نخيل العراق) (٥,٩٠) سنت، شركة (الأويس) (٦,٨٥) سنت ولديها ملحق عقد إضافي دون إضافة مواد أصبح (٩٥٠٨) سنت، بالتالي الفرق (٤٠) مليون في (٣) دولار يصبح (١٢٠) مليون دولار تُضرب في ستة أشهر يصبح (٧٢٠) مليون دولار لفرق هذا اجتهادات لمجلس الوزراء،

تُطالب بتضمين ذلك في هذا القانون وهو موازنة مصغرة بعدم الاستثناء وفتح باب المنافسة أمام الشركات لأنَّ هذا الفرق فيه مردودات مالية للمواطنين، أيضاً لا يُدركنا بما أنه نتحدث عن التنمية بالتالي لدينا ملف مهم هو القطاع الصحي والمشاريع المتوقفة لهذه المستشفيات، وكذلك أيضاً دعم الفلاحين من الضروري أن نتجه لدعم الفلاحين وخاصةً في المناطق الصحراوية، لدينا حقلين للمياه الجوفية حقل (الدمام) وحقل (أديبذ) هذا الحقل يمتد من الأنبار وصولاً للبصرة، دعم وزارة الزراعة للتنمية الغذائية بهذا الإتجاه، والملف المهم الذي أتحدث عنه بألم هو ملف الشهداء وملف المشمولين بقوانين العدالة الانتقالية والسجناء وغيرهم، هؤلاء ظلُّوا بأمرين.

الأمر الأول: الذي صورهم أفرغوا ميزانية الدولة.

الأمر الثاني: هو عدم تفعيل وتطبيق القوانين، نحتاج إلى إنصاف عوائل الشهداء،(شهداء وزارة الدفاع، الداخلية، الحشد، جهاز مكافحة الإرهاب، ضحايا الإرهاب، شهداء النظام السابق، شهداء البيشمركة) وكل من دافع عن هذا العراق وقدم التضحيات بما فيهم أيضاً الجرحى المشمولين بقانون (٥٧) لسنة ٢٠١٥ لدينا (٦٠٠) ألف جريح هؤلاء يجب أن يُنصفوا بإضافة تخصيصاتهم.

- النائب عدنان فيحان موسى الدليمي:-

نحنُ اليوم أمام استحقاق مهم جداً للشعب العراقي، هذا الاستحقاق هو كيف نخفف من معاناة أبناء الشعب العراقي في ظل الأزمات المتتالية، سواء كانت أزمات اقتصادية أو أزمات سياسية، لكن هذا لا يمنع من أنَّ مجلس النواب يجب أن يقوم بدوره وهو السلطة التشريعية العليا التي تتطلق منها القوانين والتي يجب أن يحترم فيها القوانين، نحنُ أمام مشروع قانون هذا مشروع القانون المحكمة الاتحادية قررت في قرارها الأخير على أنه ليس من حق الحكومة العراقية إرسال هذه القوانين لأنها حكومة تصريف أعمال، فالتجأ مجلس النواب إلى الحق الذي أعطته المحكمة الاتحادية أو أعطاه له الدستور أنَّ من حقه أن يُقدم مقترحات تشريع القوانين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الحق للمجلس بموجب اختصاصه من الدستور.

- النائب عدنان فيحان موسى الدليمي:-

نعم أنا قلت من الدستور، بأنه أما اللجنة المختصة أو عشرة من النواب من حقهم أن يقدموا مقترح، كذلك المحكمة الاتحادية ألزمت مجلس النواب بأن هذه مقترحات القوانين التي فيها جنبه مالية يجب أن يأخذ بها رأي الحكومة وهذا واضح لا يحتاج، قرار المحكمة بين مهام حكومة تصريف الأعمال وقال ليس من حقها تُدرس القوانين، لكن هل هذا معناه أنَّ لا زال لها الحق أن تقبل أو ترفض أي عدم الممانعة لا زال، هذا علينا أن نستفسر وألا ما هي الجدوى من قرار محكمة إتحادية يقول ليس من صلاحية حكومة تصريف الأعمال هي إرسال القوانين ، ومن بعدها نحنُ نأتي كمجلس نواب نقترح وهي تقبل، أنا أرى يجب علينا أن نسأل ونستشير هل من حق الحكومة أي هذا الحق الذي سلبه قرار الحكومة الاتحادية بعدم إرسال القوانين، هل لا زال لها الحق بأن تقول لا مانع أو هناك مانع، هذا علينا أن نسأل؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني السؤال، هل للحكومة رأي أو ليس لها رأي في أي شيء؟

- النائب عدنان فيحان موسى الدليمي:-

هي حكومة تصريف الأعمال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذا ليس لديه رأي مالي أي معناه ليس لديه رأي أممي معناه ليس لديه رأي سياسي، (الأهمية في العيال وليس في المال).

- النائب عدنان فيحان موسى الدليمي:-

كلا سيادة الرئيس، الآن هيئة رئاسة أو رئاسة.

سيادة الرئيس، أنا أسأل سؤال حقيقةً يعني، هل قرار المحكمة الاتحادية الأخير سلب حق الممانعة وعدم الممانعة من الحكومة أو فقط إرسال القوانين هذا علينا أن نفهمه؟ إذا كان لها الحق فنحنُ غير مجبورين نذهب إلى قانون طوارئ، نحنُ نستطيع أن نأتي بمسودة الموازنة العامة وكثير من المشاكل اليوم الضرورية والملحة لم يستطيع هذا القانون معالجتها، قبلَ فترة السيد النائب الأول أرسل كتاب إلى وزارة المالية من

أجل تضمين قانون الأمن الغذائي، معالجة مسألة المحاضرين والمتقاعدين والتربويين وشمولهم بقرار (٣١٥) وزير المالية أجاب أن هذا ممكن معالجته لكن ضمن من، ضمن قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٠ وليس ضمن قانون الأمن الغذائي وهذه مشكلة ضرورية يجب أن نضع لها معالجة هذا هو قصدي، إخوان هذا القانون إذا كان من حق مجلس النواب تشريعه فمن الأفضل الذهاب إلى قانون الموازنة العامة حتى نستطيع حل المشاكل العالقة ونضع المعالجات الحقيقية، بالتالي يكون هناك قانون تسيير عليه هذه الحكومة وتسيير عليه الدولة، أما إذا لم يكن لنا الحق وليس للحكومة الحق أن نقول لا مانع أو هناك مانع باعتقادي نحن ذاهبون باتجاه خاطئ وهو تشريع قانون ممكن أن المحكمة الاتحادية تُرجعه مرة ثانية، بالتالي يصبح عملنا بدون أن نوجد معالجات حقيقية للمشاكل التي اليوم يعاني منها الشعب العراقي.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

في ما يخص قانون الأمن الغذائي الفقرة (ثالثاً) إخواني في اللجنة المالية، تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم إلى الشرائح الفقيرة، وكذلك الفقرة (سادساً) تُشير إلى العمل على تخفيض نسبة الفقر، تحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة لتعلمون كم هو مخصص بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لدينا أكثر من (٣٠٠) ألف عائلة مستوفية الشروط لغاية الآن في الوجبات وهي على وزارة العمل لغاية الآن لم تستلم أي مستحقات ولم تُشمل في هذا القانون، إضافة إلى منحة المعاقين كذلك لم تكن لهم جنية مالية في هذا الموضوع، وزارة العمل هي المعنية القانون بأكمله هو لغرض دعم الشرائح الفقيرة، وزارة العمل الآن مما منصوص إليه في هذا القانون لا توجد موازنة حقيقية أي كم (ترليون) نحن نرى هناك (٦٠٠) مليار أو كذا كان مخصص بالأساس.

في ما يخص الفقرة (رابعاً)، التوجه بعدم الذهاب نحو الإقتراض الداخلي أو الخارجي، سيادة الرئيس عند الرجوع إلى القروض الداخلية والخارجية العراق مديون داخلياً وخارجياً حوالي (٩٩) ترليون يعني لا توجد هناك فائضة بالنسبة للواردات ولا هناك سيولة نقدية حقيقية مما الآن ندرس فيه وجود (٢٥) ترليون لغرض استثمارها بطريقة أو بأخرى، المفروض كذلك نلتفت إلى هذه الفقرة وتسديد الديون كونها تترتب عليها فوائد على البلد.

في ما يخص الفقرة (عاشراً) دعم القطاع الكهربائي وخصوصاً مستحقات وديون الغاز المستورد وشراء الطاقة، كذلك هذه الفقرة هي تسديد ديون خارجية وليست داخلية فيها، نحن المفروض نذهب إلى عملية نصب (التوربينات) واستثمار الغاز الموجود في البلد إذا كان مع عملية تسديد الديون هناك شرط لوزارة النفط وكذلك الجهات المعنية والإزامها بعملية استثمار غاز البلد أفضل مما نحن نستورد من الخارج وهذه الآن مرتبة عليها الديون، في ما يخص دعم تخصيصات تنمية الأقاليم لمحافظة كافة، لغاية الآن وأغلب النواب وكذلك معناها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ما يخص تنمية المحافظات أغلب النواب لا توجد هناك ثقة بالمحافظين الحاليين في عملية إدارة هذه الأموال إن ترتب على إحالتها إلى المحافظين، ما هي آلية المتابعة وما هو دور النواب في هذا العمل بعد غياب أعضاء مجلس المحافظة.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

نحن نقدر ونشمن عالياً الموقف الإيجابي لرئاسة مجلس النواب واللجنة المالية والقانونية والبرلمان بأجمعهم، التي آلت على نفسها اتخاذ موقع المسؤولية في عرض هذا القانون لأهميته وحرص الوضع المالي وخصوصاً هناك أزمة اقتصادية خانقة في العراق وأشد على كلمة موجودة في العراق جميعاً وليس في مناطق معينة، معالجة الإخفاقات الحاصلة أُشدد على أن هذا القانون نحن نقدره ونُثمنه، نعرف اليوم أن اللجنة المالية آلت على نفسها ورئاسة مجلس النواب والقانونية وجميع النواب، اليوم نحن حاضرين لأن هذا الموضوع موضوع مهم نحن نعلم بأن هناك أزمة اقتصادية خانقة في كل العراق نعلم أن هناك إخفاقات آنية موجودة في بعض المفاصل خاصة ما يخص السلة الغذائية، الفقراء، الكهربائي، الزراعة، الفلاحين، حماية اجتماعية، نحن نعلم بأن اليوم حُصصت مبالغ لتنمية الأقاليم تقريباً (١٠) ترليون وهذه مبالغ اعتمدت فيها التوزيع على موضوعين.

أولاً: نستطيع أن نقول السكانية.

ثانياً: موضوع الجدول الذي عملته وزارة التخطيط بصدد المحافظات المهمشة، هذا الجدول لا يوجد فيه إقليم كردستان بناتاً، موضوع تنمية الأقاليم ونحن نعلم بأن هذا القانون تقريباً نستطيع أن نقول عنه موازنة مصغرة لحين الإتياء بالموازنة، نحن نتمنى إدراج حصة الإقليم التي هي متكونة من وزارة التخطيط عندما قالت بأن نسبة إقليم كردستان السكانية هي ١٤% أو ١٣,٩% هذه نقطة.

النقطة الثانية: هي تضمين مستحقات الفلاحين لمرة ثانية نتكلم بأن مستحقات الفلاحين من غير المعقول منذ عام ٢٠١٤ إلى اليوم ونحن مضى علينا خمسة سنوات نتكلم بهذا الموضوع ولا زال، المفروض أن يكون قرار نيابي يعني مستحقات الفلاحين ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٦ وإلى الآن مبالغ جداً ضئيلة كانت بالنسبة للموازنة، واليوم مبالغ جداً قليلة أنا أتصور حتى ليس من الداعي أن نتكلم بها ضمن هذا القانون، قرار نيابي يخرج من مجلس النواب، استحقاقات الفلاحين لإقليم كردستان ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ ما يقارب (٣٠٠) مليار ليس مبلغ كبير، وأيضاً ليس فقط استحقاقات مبالغهم المالية أيضاً السماد أنا ألاحظ وزارة الزراعة السماد لكل المحافظات العراقية عدا السماد لإقليم كردستان غير موجودة، نحن نتكلم بتحقيق العدل والمساواة، تحقيق العدل والمساواة أيضاً هناك طبعاً اليوم عقود انتخابية لمدة كم سنة غير مثبتة، اليوم تكلمنا بشأن أهمية المحاضرين لكن أيضاً هذه العقود الانتخابية يعني من المفترض من خمسة سنوات أو أكثر من ستة سنوات موجودين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولا زالت هذه العقود هي ضالو إنتخابية، نتمنى أن هذه من ضمن القانون تصبح عقود تشغيلية، تكلم أحد الإخوان بهذا القانون تكلموا عن موضوع واحد لكل الوزارات، لكن الصحة لم نتكلم عنها اليوم نحن لدينا أزمة في داخل العراق أزمة (الهيم ورجك فيذر) وأزمات أخرى تأتي صحية مفترض أن يكون هناك أيضاً إدراج لبعض من الأدوية السرطانية اليوم يوجد فيها شحة، أدوية (الفلسي ميا) يوجد شحة فيها أنا عندما أتكلم، أتكلم عن كل العراق، يبقى نقطة أخيرة أرجع وأقول هذا القانون لكل العراقيين نتمنى حتى البطاقة التموينية لاحظنا في الفترة الأخيرة البطاقة التموينية لإقليم كردستان تتأخر شهر وشهرين وحتى مفرداتها ممكن أن يكون هناك فرق ما بين إقليم كردستان عن المحافظات الأخرى، هذه النقطة أيضاً يجب أن تثبت أن تكون هناك عدالة في هذا الموضوع، النقطة الأخيرة التي أود التكلم بها، اليوم المبلغ يجب أن يُثبت من غير المعقول المبلغ أنا أقول (٢٥) اللجنة المالية تقول (٢٥) أخوان يخرجون في الإعلام يقولون (٣٢) نتمنى هذا المبلغ يُثبت أولاً، لأننا نريد أن نُغلق الباب عل كل من يتكلمون عنا في بعض الأحيان عن المزاجية في إشراع المشاريع، نتمنى أن نُغلق الباب على هذا الموضوع بتثبيت المبلغ أي (٢٥-٢٥) (٣٢-٣٢) (٤٢-٤٢) أحر ملاحظة لدي.

- السيد حاكم عباس موسى الزالمي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الدائرة البرلمانية فقط توزيع أوراق الحضور، أي يأتي النائب يُسجل ويحضر ويكمل مداخلته ومن ثم يُغادر، هذا ليس منطق لأن أنت تُناقش وتُطرح موضوع حتى تكون لديك رؤيا على القانون، وغداً نحن بعد فترة سوف نصوت، تأتي تحضر ساعة نصف ساعة وتُغادر هذا ليس بمنطق، يتم توزيع أوراق الحضور.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

أسم القانون نتمنى أن يتغير إلى أن يكون هو (الدعم الطارئ)، اليوم نحن ومنذ شهرين أو أكثر نحن نتكلم بهذا الموضوع أن يتغير أساسه يكون (الدعم المالي) للأمن الغذائي والتنمية.

- النائبة ابتسام هاشم عبد الحسين الهالي:-

هذا القانون مهم، نحتاج حلول واقعية للأمن الغذائي وليس حلول ترقيعيه، سيادة الرئيس للأسف أن الجداول غير موجودة اليوم حتى نطلع عليها ويطلع عليها السادة النواب، نحتاج توزيع هذه الجداول حتى نعرف أليات الصرف، بالنسبة شكر موجه للجنة المالية لأن محافظة كربلاء حقيقة محافظة يرفدها ملايين من الزوار يومياً وليس شهرياً أو أسبوعياً، عدد السكان مليون و(٢٠٠) واليوم ثلاثة مليون و(٥٠٠) في كربلاء المقدسة، الخدمات قليلة وأيضاً كربلاء عُرقت اليوم بالإعمار الكبير من قبل المحافظة ويحتاج دعم مالي كبير لهذه المحافظة، لدي مقترح للجنة المالية بدل من توزيع الحصص بالبطاقة التموينية شهر تُوزع وشهر تتأخر عن المواطنين، لماذا لا نلجأ إلى إعطائهم مبلغ مالي لكل عائلة وبزاهة بدلاً من أن تذهب هذه الأموال إلى الخارج والاستيراد وأيضاً الشراء من شركاتنا الداخلية الموجودة، لدينا (٦٠٠٠) الاف مشروع دواجن وألاف من الأيادي العاملة عطلت الآن بسبب عدم دعمهم بتوفير الأعلاف ويسعر مدعوم من الدولة، نطالب بهذا القانون وهذه هي السلة الغذائية فعلاً، اليوم الدجاجة (٦ أو ٧) ألاف لا يستطيع الفقير شراءها لذا يحتاج دعم وزارة الزراعة بمبالغ لدعم الأعلاف وأيضاً تكون مدعومة للمنتجين ودعم الفلاح بشراء الأسمدة والبذور وأيضاً لتعديد الفلاح إلى أرضه، ليس فقط الفلاحين لدينا تعويضات مرتتبة على الأسماك وعلى (إنفلونزا الطيور) نحتاج أيضاً أن نُسلمها لهم لأن اليوم سعر السمكة صعد بشكل كبير، بالنسبة لموضوع طرحه كل الإخوة النواب، موضوع الخريجين، لدينا ألاف من الخريجين المحاضرين والإداريين وكليات العلوم هؤلاء كلهم يتقاضون راتب (٢٥٠) أو (٢٣٠) ألف اعتقد لا

يؤثر في هذا القانون أن يتم درجهم على هذا القانون ونخصص لهم مبالغ، أيضاً بالنسبة لتحويل المحاضرين إلى قرار (٣١٥) هناك موافقة من قبل وزارة المالية فلا ضير من درجهم على هذا القانون، أيضاً اليوم لدينا أمراض عديدة تهدد الشعب العراقي أمراض عديدة اليوم لدينا (الحمى النزفية) لكن ليس لدينا موظفين في البيطرة وفي الزراعة، لدينا خريجي كليات البيطرة وأيضاً خريجين كليات الزراعة بحاجة إلى أن نظيف لهم مبالغ في هذا القانون لمعالجة هذه الأمراض.

الفقرة (ب) لم يتم تحديد طبيعة المشاريع الخدمية وتحديدها، عليه يجب أن يكون النص.

النقطة الأخيرة لم تُذكر في هذه المسودة، وإنما ذُكرت في القانون ونحنُ أيدناها ١٠٠% في ١٠٠% أن هي تأجيل استيفاء الديون الحكومية المترتبة بذمة الفلاحين والمزارعين لدعم هذه الشريحة المهمة لأن هي أساس السلة الغذائية وهي أساس استقرار الأمن الغذائي، أيضاً بالنسبة لدعم الموارد المالية، اليوم هناك شحة كبيرة بالمياه في كل المحافظات وكل العراق، نحتاج دعم وزارة الموارد المائية بمبالغ لغرض حل هذه المشاكل المتعلقة بالمياه والموارد المائية.

- النائب غايب فيصل عنيد العميري:-

شكر كثير واحترام كبير وجهود مباركة وتوفيق مستمر إن شاء الله لرئاسة المجلس وكذلك رئيس اللجنة المالية وأعضائها للجهود المبذولة والدعم الكبير لهذا القانون وأهمية هذا القانون، الكل يعلم بأن العراق يُعتبر بلد مستورد للسلع والخدمات، لذلك العراق يعتمد على التخصيصات السنوية لشراء السلع والخدمات، ونتيجة عدم إقرار الموازنة العامة والارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية عالمياً بنسبة تجاوزت ٥٦% وكذلك بسبب ظروف الحرب الروسية الأوكرانية هذا من جانب، جانب آخر امتناع الهند عن تصدير القمح وبالرجوع إلى قانون الإدارة المالية التي تنص على الصرف (١٢/١) بالنسبة للنفقات التشغيلية والصرف على الذرعات المنجزة بالنسبة للنفقات الإستثمارية، إن عدم إقرار قانون الأمن الغذائي سوف يؤدي إلى إيقاف جميع المشاريع الإستثمارية وحدثت الإندثارات في المشاريع، والرجوع إلى مشكلة سنة ٢٠١٤ هذا من جانب، أما من جانب آخر وهو الجانب التشغيلي فإنه يؤدي إلى عدم إمكانية الحكومة من توفير السلع الأساسية لأبناء الشعب العراقي مما يؤدي إلى زيادة حالات الفقر بين أبناء الشعب ، سوف أذكر ثلاث حالات وباختصار.

الحالة الأولى: البطاقة التموينية، الكل يعلم أن التخصيصات لموازنة عام ٢٠٢١ هي لسته حصص أو لسته أشهر، ولو رجعنا إلى إرتفاع الأسعار وأخذنا (١٢/١) لوجدنا أن ما يُخصص لا يكفي لشهرين مقارنةً بالأسعار الموجودة حالياً هذا في ما يخص البطاقة التموينية.

أما في ما يخص الكهرباء، هناك (٦٠٠٠) ميكا واط تعتمد على الغاز الإيراني، الجانب العراقي لم يُسدّد المبالغ لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ ولدينا (١٢٠٠) ميكا واط شراء طاقة عبر الحدود العراقية الإيرانية، أي حوالي (٧٢٠٠) ميكا واط من أصل (٢٠) ميكا واط الكلي المتوقع إنتاجه هذا العام تعتمد على سداد المبالغ للجانب الإيراني، أما في ما يخص الألية (١٢/١) أعتقد لا تحل سوى مشكلة ٢٠% في ما يخص الطاقة، وبهذا سوف يخسر العراق ثلث الطاقة في الصيف في حال عدم توفير المبالغ المطلوبة خلال هذا الصيف.

النقطة الأخيرة والمثال الأخير هو عن الرعاية الإجتماعية، الكل يعلم أن هناك عشرات الآلاف من المواطنين المنتظرين إطلاق الرواتب بعد إكمال البحث وكذلك التقاطع في وزارة التخطيط أو ما يُسمى بالوجبة الثامنة والوجبات الأخرى، لذلك هذا القانون سوف يدعم هذه الشريحة الفقيرة ويوفر لها الأموال من أجل العيش والحياة الكريمة.

- النائب طارق كطفه اغجيري الخيكاني:-

شكراً لرئاسة المجلس، شكر موصول للجنة المالية على الجهود الكبيرة التي تُبذل في سبيل إقرار هذا القانون ولأهمية هذا القانون ودعمه للفئات الفقيرة، أعتقد أن إقراره كان ملزم وندمنى من رئاسة المجلس ومن اللجنة المالية أن تُسرّع بعرضه كتصويت باعتبار نصف السنة انتهت دون وجود دعم لهذه الشرائح.

القضية الثانية: خصوصية محافظة (كربلاء و النجف)، طبعاً مشكورة اللجنة المالية أعطت هذه الأهمية لخصوصية المحافظة لكن في الجداول نرى أقل محافظة أعطيت بالأموال هي محافظة (كربلاء) إلى الآن قضية الخصوصية لا نعرف ما هي قضية الخصوصية وهي أقل محافظة بعدد الأموال، نتمنى من اللجنة المالية توضح لنا ما هي الخصوصية وما هي الجداول التي تم طرحها قبل فترة أن بعض الأموال مخصصة لمحافظة (كربلاء) إذا ليس نهائي ننتظر الجداول حتى تأتي إلينا ونراها.

النقطة الثانية: المحاضرين والعقود الذي نراهم متظاهرين، والسيد رئيس المجلس مشكور أرسلَ كتاب إلى وزارة المالية، ووزارة الالية أجابت على قضية المحاضرين والعقود، نتمنى من اللجنة المالية أن تنظر لهذه الفئات هي العقود والمحاضرين في وزارة الكهرباء ووزارة التربية وبعض الوزارات الأخرى.

البطاقة التموينية مثل ما ذكر زملائي أن البطاقة التموينية هي خمسة مواد، وهذه المواد تُعطى لمدة سبعة أشهر فقط في السنة وليس (١٢) شهر، هذا المفروض بسبب إرتفاع الأسعار تضررت معظم الفئات الفقيرة التي يكون دخلها محدود، لذلك يُطالب من اللجنة المالية أن تهتم إهتمام كبير في البطاقة التموينية باعتبارها هي الوحيدة التي نعتبرها شيء عادل أن يوزع على الشعب العراقي، المشاريع المتلكئة ووزارة التخطيط إخوان، المشاريع المتلكئة إلى الآن لم يتم معالجتها في العراق وهناك كم هائل من المشاريع المتلكئة وزارة التخطيط تستحدث مشاريع جديدة ولم تُعالج إلى الآن المشاريع المتلكئة، نطالب من وزارة التخطيط من خلال رئاسة المجلس أن تدرس المشاريع المتلكئة، هناك بعض المشاريع بدء في الإندثار الخاص بها وإلى الآن لم تُخصص لها أموال حتى تُجز هذه المشاريع وعيب على الحكومة وعلى وزارة التخطيط أن تُعطي مشاريع جديدة ومشاريعها القديمة متلكئة على النصف أو الربع ولم تُستكمل بسبب الأموال أو أسباب أخرى هي تعلمها وزارة التخطيط، إخوان أنتم تقولون هذه القروض أو هذا المشروع هو مشروع الوفرة، قضية القروض من المفروض غير مقبولة في هذا القانون لأن هي أصلاً بالوفرة ، إذا القروض لماذا توضع في القانون لا أعرف ما هو السبب؟ لا يوجد قروض.

إخوان الدعم الخاص، أنت توفر تنمية اقتصادية وتقول هذه الأموال نحن نوفر التنمية الاقتصادية، أي القطاع الخاص يجب أن توفر له بيئة حتى يعمل من ضمن هذه البيئة هو دعم المصارف الحكومية من خلال السلف التي تُعطى إلى المواطنين وإلى المشاريع، لأن إعطاء السلف والمشاريع هي اتي تُحرك كل الفئات وكل المهن الموجودة داخل المجتمع العراقي، لذلك نشكر مرة أخرى اللجنة المالية لاستماعها وتدوين بعض الملاحظات وكذلك رئاسة المجلس.

- النائب فلاح حسن حسين الهلالي:-

أنا أتكلم عن محافظة ذي قار لها خصوصي خاصة باعتبارها محافظة إلى هذا اليوم هي محافظة غير مستقرة، وإذا استقرت محافظة ذي قار يستقر العراق كل محافظاتنا، والدليل الأحداث التي حدثت سابقاً عدم استقرار ذي قار بالدورة السابقة قروا أن محافظة ذي قار محافظة منكوبة وأعطوها مجموعة من الامتيازات من ضمنها صندوق أعمار ذي قار، ومن ضمنها (٢٩,٠٠٠) درجة وظيفية وأضافه إلى ذلك شيء من المخصصات البتروا دولار، نحن صندوق ذي قار حالياً يعمل لكن ليس في مستوى الطموح ولكن أفضل من ما موجود لكن هنا عندنا (٢٩,٠٠٠) درجة وظيفية لهذا اليوم (٢٩,٠٠٠) درجة وظيفية لم تعطى إلى محافظة ذي قار إضافة إلى ذلك المخصصات البتروا دولار هم كذلك لم تعطى إلى محافظة ذي قار، نحن ندعوا إلى تأكيد على هذا الموضوع وتنفيذ هذه المقررات التي قررتها بالبرلمان والذي قررها مجلس الوزراء، السبب عدم استقرار محافظة ذي قار يوجد بطالة كبير جداً في محافظة ذي قار ما يقارب (١٥٠,٠٠٠) خريج وضعف هذا العدد من الكسبة كان مؤمل هذه الخريجين وهذه الكسبة التي موجود أن يوجدون درجات وظيفية في الموازنة لكن الموازنة نحن لا نرى حل يفوق بالأفق وأصاب الشباب والناس اليأس حالياً محافظة ذي قار الشوارع مقطعة والطرق والجسور مقطعة من حقهم التظاهر بالاعتبار أمن لا يوجد كان مؤملين على الموازنة ونحن كذلك ونحن الموجودين هذه الحركات الناشئ كنا موجودين بكل جلسة من أجل إقرار الموازنة ومن أجل إيصال الحل إلى الناس أجمع، لكن نحن نأتي إلى هذا الموضوع نرى هذا الموضوع هذا إقرار الأمن الطارئ هو جزء من الحل وليس الحل كلة هو جزء من الحل، الذي نريد من هذا القانون أن يتم تضمين المحاضرين باعتبارهم أعدادهم معروفة ويمكن أحصاء هذه الأعداد يعني فقط في محافظة ذي قار ما يقارب (٢٧,٠٠٠) وفي محافظة ديالى أيضاً ما يقارب (٣٣,٠٠٠) وفي الديوانية (٣٢,٠٠٠) هؤلاء كل فرد يستلم ما يقارب (٢٢٠) أنا ما هو الذي أخسر من أعمل على العقود (٣١٥) إضافة إلى ذلك أنت تضيف ما يقارب (٢٠٠) إلف هو المحاضر لم يخزنها في جيبية سوف تنزل للسوق وسوف يحسن من الوضع الاقتصادي للبلد، أضافه إلى ذلك أنا أكاديمي وأعرف المحاضرين بعض المحاضرين موجود يأتي ويحضر دروس ويحاضر لكن هو هم كذلك عند عمل ثاني بالاعتبار غير مستقر اليوم إذا ضمن المحاضرين نستطيع هم كذلك أن نطور من مهارات المحاضرين وإدخاله دورات وحتى يتوجه المحاضر إلى السلك التربوي، ويمكن بهذا الحل أن نحل جزء من المشكلة التي موجود في محافظاتنا وخاصة المحافظات الفقير، النقطة الثانية عندنا درجات بقت من خلال التقاطع الوظيفي للمحاضرين وهذه الدرجات التي موجود ما يقارب (١٠٠٠) في محافظة ذي قار وكذلك آلاف في المحافظات الأخرى، نحن نستطيع أن نضمن عليها

الخريجين الغير محاضرين بالاعتبار هذه الدرجات موجود ويمكن أن نحل جزء من المشكلة للخريجين الموجودين بمناطقنا موجود، إضافة إلى ذلك يوجد عندنا الكثير من المشاكل وكذلك يوجد عندنا الكثير من المظاهرات التي تخص العلميين والقانونيين ومعتصمين شركات النفط والكسبة والآثاريين يمكن السيد حاكم الزاملي يجب أن تكون لك زيارة هناك لمحافظة ذي قار وتلتقي بهؤلاء الممثلين ويمكن أن نتعهد لهم ونعطيهم عهود أن يكون لهم تضمين على الموازنة حتى يطمأن هذا الشاب، من تقول له يوجد لك تضمين على الموازنة يستقر يوجد أمل بوجود هذا الحل، إضافة إلى ذلك ندعوا إلى التسريع في العمل في المدينة الصناعية في محافظة ذي قار وكذلك مصفى ذي قار إذا تم فتح المدينة الصناعية سوف تحتوي جميع الناس الخريجين أو العاطلين عن العمل، كذلك موضوع البطاقة التموينية موضوع البطاقة التموينية يوصل للناس (٨) أشهر قبل شهر ما يقارب شهر ونصف أو شهرين تم استضافة وزير التجارة قال كل شهر يوجد حصة للمواطنين أين المتابعة لوزير التجارة الحالي لم تصل فقط (٨) أشهر بالسنة وتم إضافة بقوليات للحصة بالمقابل قطع كيلو شكر من كل مواطن هو لم يعمل أي شيء أخذها أموال الشكر الذي كان مرصود للمواطنين أتى لهم بقوليات أين الدعم لمن للبطاقة التموينية، ندعوا للجنة المالية على أن تكون البطاقة التموينية كل شهر وعلى أن تزيد مفردات البطاقة التموينية وأن يحسن مستوى النوعية، النقطة الأخير الوجبة الثامنة من العاطلين عن العمل تحتوي ما يقارب حوالي (٨,٠٠٠) ندعوا للجنة المالية إلى تضمين هذه الوجبة ودرجها بقانون الدعم الطارئ من أجل حل مشكلة البطالة التي نعاني منها.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

كان يفترض اليوم على جدول الأعمال الجلسة أن يكون هناك قراءة ثانية لمقترح مشروع قانون الأمن الغذائي، لم نحصل على المسودة التي تتضمن تفاصيل ما هو التحديث الأولى إلى حد الآن لم نحصل على المسودة والشعب ينتظر من عندنا كنواب عن هذا الشعب نعبر عن صوت أبناء هذا الشعب ومتطلبات ويجب أن نعرف وما هي التحديثات التي حصلت عن القراءة الأولى إذا نريد أن نستشير خبراء بالاقتصاد ونريد أن نعرف هذا المشروع به فائدة للبلد أو به ضرر لا نعرف أي شيء وأي تفاصيل عن القراءة الأولى، ولكن إذا نريد أن نرجع للقراءة الأولى طبعاً أنني على كل ما تكلم به النائب الدكتور فلاح الهلالي، أولاً كنواب عن الشعب كصوت عن أبناء هذا البلد المفروض ونحن نحس بمعاناة أبناء هذا البلد المفروض ما نشرع أي قانون لا موازنة مالية ولا قانون أمن غذائي لا يتضمن فقرات وبنود واضحة تتضمن حقوق أبناء هذا البلد نحن البلد الوحيد في العالم يوجد عندنا مفردة وهي المحاضرين المجانيين يعملون سنين طويلة بصيفها وشتائها يعملون أولادنا بالمجان، ومن نريد أن نعطيهم فئات هي فقط بالعراق والان يتظاهرون حتى نحافظ على هذا الفئات على أساس نضمنه بالموازنة ويوجد عندنا الكثير من الفقرات عندنا العلميين وخريجي الزراعة والأعلام ودفعة كاملة والاختصاصات الطبية والصحية والعام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ لم تعين إلى حد الآن كل هذه الأمور إذا لم تتضمن المفروض نحن كنواب عن الشعب بغض النظر عن أي مبرر آخر الآن من الواضح سنة ٢٢ لا يوجد عندنا حكومة سوف تتشكل ولا يوجد عندنا قانون موازنة، النقاط التي نريد أن نضمنها الآن في المسودة الأولى كان يتضمن المشروع محاربة الفقر الحقيقية لم نجد أي آليات في المسودة الأولى بالقراءة الأولى لم نرى أي آليات فعلاً تحارب الفقر ولا يوجد في حكومة تصريف الأعمال الحالية أي آليات برامج مكافحة الفقر وفي الوقت التي نتعطل به الموازنة ونرى هنا عندنا مسودات قانون الأمن الغذائي الطارئ لم نرى أي أشاره الأف من الطلبات الناس المشمولين ببرامج الرعاية الاجتماعية وهم فئات كثير أرامل ومطلقات ومعاقين الف من الطلبات التي كملة الباحث الاجتماعي وتنتظر الموافقة هذه الألف ما تم الإشارة إليها في قانون الأمن الغذائي، طبعاً المقترح بالمسودة الأولى يتعارض مع قانون الإدارة المالية وهذا لم يتم حسمه إلى حد الآن المشروع يعطي صلاحيات واسعة لوزير المالية ولكن بدون آليات واضحة بالصرف، أسعار المواد الغذائية هو أسمة قانون الأمن الغذائي الطارئ لم يتم التطرق لا لآليات تحديد أسعار المواد الغذائية ولا لمقارنة بأسعار المواد عالمين، لم يحدد المقترح ما هي المشاريع الاستثمارية ولم يتكلم بشكل مطلق عن المحافظات العراقية وإنما حتى بعض المحافظات لم تكلم المقترح أبد في المسودة الأولى عن أي مشاريع استراتيجية نحن نتكلم عن أمن غذائي واليوم أسعار السمك والدجاج أصبحت خيالية كل المشاريع الاستراتيجية التي تتعلق بالإنتاج الحيواني والمشاريع الصناعية ذات العلاقة المشاريع الزراعية الاستراتيجية ذات العلاقة ولا تتطرق لها المشروع، لم يتضمن المشروع أي أشاره في المسودة الأولى إلى التنسيق والدعم عن طريق وزارة المالية ووزارة الزراعة للفلاحين نحن سنضافينه السيد معالي وزير الزراعة وقال هو بكلامه قال وزارة المالية في السنة المالية الماضية لم تحدد ولا دينار لدعم الأسمدة ونحن نتكلم عن أمن غذائي أين الأمن الغذائي بالموضوع وإذا الفلاح لم ندعمه لا بالبذور والأسمدة ولا مبيدات ولا كل شيء، لم يتضمن القانون في المسودة الأولى

أي أشاره إلى الزراعة المستديمة إلى حد الآن في العراق نزرع الطماطم موسمين وكل دول الجوار وكل دول العالم تزرعها على مدار السنة، لم يتضمن المقترح أي أشاره إلى العوائل النازحة منذ ٢٠١٤ وضرورة تمكينهم وتوفير فرص لحيات كريمة حتى يرجعون إلى مناطقهم، مشكلة المياه في المحافظات الجنوبية نحن نعرف بوجود مشكلة المياه الدولية لكن هذه المشكلة لا تتحل بالمحافظات الجنوبية التي موجود بذنائب الأنهار أو في نهايتها بالعراق إذا لا يوجد حلول حقيقية لنقل المياه بطرق حديثة تضمن هدر المياه واستخدام طرق الري هذا أيضاً يتضمن تخصيصات مالية وإذا لا يوجد دعم غذائي، يجب أن يتضمن المقترح تخصيصات عجلة لتوفير المبيدات المستخدمة لمكافحة القراد الآن نحن البلد نحن يوجد مرض متوطن أسم الحمة النزفية حشرة تكون موجود بالأغنام بالماشية الآن المفروض هذا القانون أو أي قانون أحر أو حتى الحكومة المفروض بشكل عاجل تتوفر المبيدات المطلوبة وبشكل مجاني لكل الناس الذي يوجد عندهم هذه الماشية والأغنام وتجبرهم على المكافحة، أيضاً المقترح الموجود في المسودة الأولى لا يتضمن أي أشاره إلى رواتب مقاتلي في حشد الدفاع يوجد عندنا أعداد كبير من الناس أسمهم حشد الدفاع هؤلاء هم لا حشد ولا هم جيش أصبح عليهم سنين يقاتلون بدون رواتب، أيضاً يوجد عندنا درجات الحذف والاستحداث التي متوقفة منذ سنوات طويلة لم يتضمن هذا القانون أي أشاره إلى وجود تخصيصات مالية حتى يعاد العمل بما يخص الحذف والاستحداث التي هي بالآلف الدرجات كل المحافظات، الآن أي أحد من النواب أنت أبن الشعب أي أحد ينزل إلى السوق المحلي يجب أن يرى أسعار الدجاج والسّمك وأسعار اللحوم وعندما تسأل في أي مكان يقول والله الأعلاف غير مدعومة لم يتضمن هذا القانون في المسودة الأولى ونحن نقول أمن غذائي إذا هو أمن غذائي نحن لم يتضمن أي أشاره أي دعم إلى قضية الأعلاف كيف تنزل الأسعار المواد بالنسبة للناس المستهلكين.

- السيد حاكم عباس موسى الزالملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أكد هذه مسودة القانون سوف يسمعون ملاحظاتكم الأخوة في اللجنة المالية أكد ليس الكل الذي تكلمه سوف ينضاف، سوف يكون هذا موازنة ليس أمن غذائي.

- النائب محمد عبد الأمير عبد الحسين عنوز:-

بالنسبة لموضوع قانون الأمن الغذائي نأمل أن يكون قانون للأمن الغذائي حق، وبالتالي يفترض أن تحدد المبالغ بأبواب واضحة ولا تسمح لعملية المناقلة عملية التغيير من هنا إلى هناك، هناك بقاءة تموينية معروفة يفترض ما هي الزيادات وتحدد المبلغ وكذلك الحال بالنسبة لموضوع الرعاية الاجتماعية ومستحقات الفلاحين ليس فقط مستحقات الفلاحين حول المبيعات أو الغلة التي بيعت للدولة هناك فلاحين في السنوات الماضية تعرضوا للسيول وخسائر كثير خصوصاً في محافظة النجف المحافظة الوحيد التي لم يتم تعويضها هؤلاء الفلاحين، القانون نأمل أن لا يعطي أي سلطة تقديرية للوزير المالية في عملية المناقلة لان أبواب واضحة ومحدد كهرباء كذا بطاقة تموينية كذا ولكن الأوضاع بحاجة للانتباه لقضية المحاضرين وموضوع الخريجين وموضوع الرعاية الاجتماعية للعاطلين وهذه قضية هي التي تخلق حالة عيش كريمة الآن الغذاء هو جزء من عند كي لا يكون الإنسان في عوز لعدم قدرة الشرائية في هذا الأمر، ونتأمل أيضاً أن موضوع الاقتراض وغير الاقتراض لا داخلاً ولا خارجياً والشيء الأخير بودي أن أذكر أن من نتحدث عن الأمن الغذائي نتحدث عن الصناعة الغذائية أيضاً أي مشروع له علاقة بدعم الصناعة الغذائية بما فيها موضوع الزراعة أسمدة مخازن أعلاف إلى آخرها يفترض أن تدخل في باب حتى تأمين الغذاء بحق وحقيقي، أما موضوع الأخرى هي قضية الأمن الاستراتيجي لهذا الغذاء يجب أن يتوفر على الأقل ستة أشهر في مخازن الدولة كي لا نفع في مشكلة الآن كل المعلومات نتحدث عن عدم وجود خزين لا يتجاوز حدود الشهر أو الشهرين أو أقل من هذا الرقم، نأمل أن يكون هذا الخزين مستمر لمدة ستة أشهر على الأقل.

- النائب صباح حبيب قادر:-

نطالب تخصيص مادة لتعيين الخريجين الأوائل في الكليات والمعاهد للسنوات السابقة ضمن قانون الأمن الغذائي، ملاحظة آخر السيد الرئيس نظراً لوجود الوفرة المالية وخاصة بعد تسديد الديون المقترضة لا يوجد سبب أتجاه على قرض لأي سبب كان، وأيضاً نؤكد على مقترح أخواني وأخواتي النواب في لجنة التربية تضمين حقوق المحاضرين المجانيين والإداريين.

- النائب عبد الكريم علي عبطان :-

الحقيقة مشكور مجلس النواب يشعر بالخطر لتأسيس مثل هكذا قوانين ولكن هذا القانون لن يكون بديلاً عن الموازنة ولن يكون مدى الحياة، الحقيقة يوجد عند بعض الملاحظات تخص بعض الاهتمامات أتمنى على اللجنة القانونية يتضمنها في هذا القانون، أولاً الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الأساسية بالكمية ونوعية المطلوبة، ثانياً الاهتمام بإنتاج المنتجات الحيوانية بكل أنواعها يعني منتجات بيض ولحوم إلى آخر، الاهتمام بالصناعات التحويلية ومنها الزيوت منتجاتها الألبان والمربيات وإلى أخرى، الصناعات الأساسية المتوطنة المقصود به الأساسية للإسمنت وإلى آخر، الطاقة والطاقة البديلة، توفير بيئة خزينة متطورة كافية وملائمة توفير البذور وتأسيس بنك وطني وتوفير كافة أنواع الأسمدة والعناصر الكبرى الأخرى توفير المبيدات الزراعية والأدوية والفحاحات للثروة الحيوانية الأمن الغذائي قد يتحقق من الإنتاج المحلي مع استيراد النقص، الاهتمام بتعويض المتضررين نتيجة العمليات العسكرية وكذلك الاهتمام بشريحة الخريجين والمحاضرين المجانيين وتشجيع المزارعين والفلاحين بدعمهم وإعطائهم الاستحقاقاتهم، هذا القانون يجب أن يتميز في بعض الأشياء المهمة وهي توفير كافة السلع والمنتجات الغذائية بأسعار مناسبة متاحة للطبقة الفقيرة بالكميات والنوعيات المطلوبة وفي الوقت المناسب، توفير خزين استراتيجي من كافة المواد لعام كامل على الأقل، توفير بيئة خزينة متطورة استقرار الإنتاج كماً ونوعاً عدالة التوزيع مراقبة شديد من قبل مجلس النواب الاهتمام بالعاصمة بغداد التطور المستمر كماص ونوعاً لتأمين حاجة المواطنين في بعض التحديات سوف تواجهنا في عملية هذا القانون أو تشريع هذا القانون وهي عدم وجود معايير إحصائية وخطط استراتيجية للتنفيذ، غياب الإرادة السياسية سوء الإدارة الاقتصادية إهمال الأراضي الزراعية، عدم تشجيع الاستثمار في مشاريع الأمن الاستراتيجي تقلبات الطقس والمناخ الأزمات العالمية التهديد الخارجي الفساد هذا قتلها بالفقرة التي بعدها هو دور نحن كأعضاء مجلس النواب نراقب ما سوف يتم دفعة من أمور أخرى كل مجالات السلطة التنفيذية، القوانين التجارية الخاطئة الاحتكار من قبل المتنفذين عندي أيضاً فقرة (١٢) من المادة ثالثاً التي هي تتكلم عن إضافة أي فقرة أخرى لتسهيل تنفيذ إجراءات هذا القانون، الحقيقة هذه سائبة بالعكس يفترض أن يقوم بتقنينها، حقيقة الأمر هو نضع بعض القيود لعملية التطبيق.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري :-

موضوع الجداول الذي يتناول الأخوة أكد عليه حقيقة موضوع (٢٥) ترليون ليس بالقليل ما يعادل (١٧) مليار دولار وهذا المبلغ يعد موازنة للدول المجاورة لمدة ثلاثة سنوات كالأردن مثلاً، لا نستعين بهذا المبلغ وأطالب بجداول المرفقة له ولم ترفق أي جدول بالقانون، المادة (٣) أولاً توزع وفق الجدول المرفق بالقانون لم يوزع علينا هذا لم نستلم أي جدول بالتفاصيل، وكذلك المادة (٢) الجداول المرفقة بالقانون وفق الاتي أيضاً لم نستلم أي جدول، أطلب بالجداول وبشكل دقيق ومثبت، السيد الرئيس القانون أسمى الأمن الغذائي هل هو الأمن الغذائي أو الاستهلاك الغذائي؟ لم نجد في هذا القانون أي تنمية زراعية ولا نجد أي صناعة لان نحن أما شحة المياه هل هناك حلول هل لأخذ هذا بنظر الاعتبار بالإمكان اللجنة المالية الموقر استعانة بالاستشاريين ولوضع حلول كيفية معالجة شحة المياه عن طريق الإبار أو غيرها وتضمن هذا الموضوع في هذا القانون لان موضوع مهم وكما تفضل الإخوان نعتقد أن الموازنة سوف تتأخر كثيراً، الموازنة تعتمد على تشكيل الحكومة إذا كان هذا منفذ هذا القانون لمدارات أو لمعالجة معاناة الشعب يجب تضمينها هذا الأمر لأهمية، وبما أن هذا القانون يوجد به جنبه مالية وبالإمكان تمرير أيضاً أطلب تضمين تعيين جميع الفئات التي ذكروها الإخوان وأكد منهم حملة الشهادات العليا الأوائل حشد الدفاع أيضاً الرعاية الاجتماعية المحاضرين وغيرهم، بدراسة بسيطة قمة بها السيد الرئيس بجمع هذه الأعداد وجدت هذه الأعداد لا تتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) شخص نعيه إذا تم ضرب (٥٠٠,٠٠٠) دينار وتم ضرب في (١٢) شهر سوف نلقها (٣) ترليون عراقي أي ما يعادل (٢) مليار دولار حالياً تصدير النفط لمدة أسبوع، يجب أن نعالج هذا الأمر لان ينتظرون وأصبح عليهم سنين طويلة متأخر الموضوع على تعيينهم وتثبيتهم إذا كان بالإمكان تمرير هذا القانون مع الجنبه المالية التمس تضمين هذا الفئات.

- النائب عدنان عاشور الجابري :-

أحد السادة النواب عن محافظة البصرة طلب مداخلة جماعية لنواب محافظة البصرة ولكن السيد الرئيس قرر أن تكون بعد نهاية الجلسة، نحن بالحقيقة أن نأمل أن تعطى خصوصية البصرة بكل شيء حتى بالمداخلات، اليوم نحن من نطالب للبصرة حتماً نطالب لجميع العراق اليوم أي تخصيص للبصرة ينعكس بنسبة عالية جداً على جميع أنحاء العراق مئات الألف من الأيدي العاملة من كل محافظات العراق تعمل بالبصرة

هؤلاء مئات الألف يحتاجون إلى بنى تحتية وخدمات صحية وغيرها، بالتالي أي مطلب للبصرة هو يخدم جميع العراق هذه نقطة النقطة الثانية استقرار البصرة هو عامل أساسي للاستقرار العراق اليوم ما نرى من خريجي معتمدين أما بوابة شركة نطف البصرة المحاضرين معتمدين هنا في بغداد هذه كلها تأثر على استقرار الوضع في البصرة لو حدث لا سامح الله أي شيء سوف يتوقف إنتاج النفط الذي يعتمد عليه تمويل هذا الحساب وتعتمد عليه موازنة الدولة، لا يمكن أن نتخيل أن العراق بلا بصرة مستقرة كنا نأمل من السيد الرئيس أن يسمح لنواب البصرة مداخلة جماعية تعبر عن ما يريده أبناء البصرة ولا تسمحوا لنواب البصرة بالمداخلة الجماعية فقط تكون هناك مداخلة جماعية لجماهير البصرة، السيد الرئيس اعتقد ليس من المنطق تشريع قانون مالي لا يخدم شرائح مهمة من شرائح المجتمع العراقي، خصوصاً المحاضرين والخريجين العاطلين عن العمل وليس من المنطق أن مدينة تمول العراق هذا التمويل الضخم وأبنائها يفترشون الأرصفة متظاهرين خريجين وغير خريجين متظاهرين أمام الشركات النفطية وأمام المنشآت المهمة للمطالبة بفرص عمل، أرى من الأولى أن يتم أنصاف هذه المدينة وأنصاف هذه الشرائح، النقطة الثالثة ما ذكرتها في الجلسة السابقة ووجهة كتاب رسمي إلى اللجنة المالية ونأمل أن يأخذ به أن هناك أراضي زراعية قرب حقل مجنون النفطي شمال البصرة كانت مزروعة بالحنطة والشعير ولكن في سيول موسم الشتوي عام ٢٠١٨-٢٠١٩ تم توجيه مياه السيول بتجاه الأراضي الزراعية لان كانت هذه المياه مهدد لحقل مجنون النفطي لكن لم يدرج تعويض هذه المزارع وهؤلاء الفلاحين ضمن موازنة ٢٠٢١ نأمل من اللجنة المالية أن تأخذ هذا التعويض بنظر الاعتبار.

- النائبة انتصار حسن يوسف الجزائري:-

الحقيقة الحديث عن قانون الدعم الطارئ للتنمية أو قانون الموازنة الاتحادية هو أمر واحد لا يختلف عليه اثنين، اليوم إذا نلاحظ موازنة العراق (٩٠%) من محافظة البصرة اليوم بالحديث مع كادر شركة سومو تسويق نفطي للجنة النفط والغاز تحدثوا أن البصرة تنتج ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط يومياً وهذا الرقم مأهول يعني يجعلنا نتوقف عن حد أن اليوم محافظة البصرة يوجد به (٩) أفضية وجميع هذه الأفضية (٩) تحتوي على حقول نفط ولكن للأسف الشديد هذه الحقول تفتقر إلى البنى التحتية تفتقر إلى المستشفيات التي تعالج الأمراض السرطانية بسبب الغازات المنبعثة من هذا النفط، السيد رئيس الجلسة أنا لا أطيل الكثير هناك رسالة من أبناء محافظة البصرة أن يطالبون اليوم مجلس النواب ويطالبون المحكمة بالأخذ بنظر الاعتبار الكثير من الأمور أهمها اليوم من المعيب أن العلميين يتظاهرون أمام شركة نفط البصرة في حين أن نحن نذهب نأتي متخصصين بالنفط من خارج العراق وهذا يأتي بطائرة خاصة ويوجد له مكان خاص به ويستضاف به ويوجد له راتب خاص قد يكون هذا راتبه يعيش خمسة عوائل وعشرة عوائل بصرية هذا من الشيء المعيب ونحن اليوم في هذا المكان نطالب أن تكون هناك يعني قرار جاد من الحكومة بخصوص العلميين وجميع المحاضرين القضية الأخرى نحن يوجد عندنا قانون تفعيل البصرة عاصمة العراق الاقتصادية وهذا القانون تم التصويت عليه، السيد رئيس الجلسة نرجو أن يكون هناك تخصيص مالي لهذا القانون في موازنة قانون التنمية الغذائية، إضافة إلى السيد الرئيس قانون الرعاية الاجتماعية نحن في الدورة السابقة الكثير من العوائل العراقية تم شملها في قانون الرعاية الاجتماعية لكن للأسف الشديد إلى حد الآن لا يوجد تخصيصات مالية والسبب يقولون إلى حد الآن الوجبة الثامنة لم تطلق لا نعرف الوجبة تتطلق ونحن بسنة ٢٠٢٢ أرجو الأخذ بنظر الاعتبار، السيد الرئيس أن قدما طلب مباشر إلى رئاسة المجلس أن إضافة فقرة أن يكون هناك دعم للمناطق المتضرر من الحقول النفطية.

- النائب رفیق هاشم شناوة الصالحي:-

لدم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وهي الإيراد الثاني بعد النفط وهذا القطاع يجب أن يدعم من الحكومة وتخصص له مبالغ من مقترح الأمن الغذائي والتنمية، وكذلك أطفال جزء من السلف المستحقة على المزارعين والفلاحين دعماً لهم لديمومة الزراعة، كذلك إعادة العمل البتروا دولار وتخصص جزء كبير من هذه الأموال للقطاع الزراعي لتشغيل المهندسين الزراعيين والأيدي العاملة لدعم المنتج المحلي، كذلك دعم وزارة النفط وخاصة شركة الحفر التابعة إلى وزارة النفط بحفر أعداد كبير من الإبار الارتوازية في الصحراء وحفر نوات أروائية لدعم الزراعة باعتبارها وجود ثروة مائة ميا جوفية، وأيضاً أغلب الأراضي الزراعية في البصرة تحولت إلى صحراء بسبب الشركات النفطية التي استولت عليها، أيضاً يجب تخصيص نصف المبالغ المخصص لوزارة التجارة على وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وأعتقد العراق بلد يستطيع تأمين الغذاء من خلال الزراعة، الحقيقة النقطة الخامسة ذكروا به فلاحين الحنطة والشلب ولم يذكروا مزارعين محصول الطماطم في الزبير وهم

يجفرون الإبار في الصحراء على نفقتهم الخاصة وشراء المواد الأولية لعملة صعبة وإنتاجهم يغطي الأسواق المحلية في مواسمهم ولم يذكروا مقترح الأمن الغذائي على الأقل دعمهم بسلف ميسرة أو مواد أولية مثل الأسمدة والأغطية البلاستيكية والبذور، الأخوة نواب البصرة ذكروا المتظاهرين في محافظة البصرة بكل أصنافها الحقيقة إذا لم يضمنوا في قانون الأمن الغذائي أو الموازنة المقبلة اعتقد سوف يكون لنا موقف كنواب البصرة وأيضاً محافظة البصرة متظاهرين البصرة، اعتقد سوف يحسب لنا حساب.

- النائب مثنى نادر حسين :-

في الحقيقة هذا القانون أن كان يراد أن يكون قانون بديل عن قانون الموازنة هذا أمر في الحقيقة يجب الوقوف عليها، الأمر الآخر نحن طبعاً بما يتضمن هذا القانون من دعم شرائح عديد من المجتمع من الفلاحين وغير الفلاحين نحن مع القانون من حيث الجوهر ولكن إشكالية أن يرد هذا القانون وأن يكون مصيره مسير مشروع القانون لا زال قائماً واعتقد أن رئاسة المجلس وكذلك اللجنة التي قدمت هذا القانون لم تعطي أجوبة واضحة بخصوص هذا الأمر، الأمر الآخر الذي أؤكد عليه أيضاً نسخة المقترح القانون في الحقيقة كان المفترض في تقرير المناقشة أن يذكر الاختلافات الجوهرية الموجودة بين نسخة القانون من حيث كون مشروع من الحكومة وهذه النسخة التي هي مقترح قانون من اللجنة، هل تم تحويرات جوهرية فيها تعديلات بما يخص الفقرات التي ذكرت وغيرها؟ أنا أيضاً اليوم أؤكد على حقيقة مهمة جداً أن هناك المحاضرين المجانيين ذكروا الكثر من الأخوة والأخوات النواب وكذلك عقود المفوضية الانتخابية هناك الحقيقة حوالي ثلاثة آلاف شخص من الذين عملوا مع المفوضية بعضهم لما يفوق أكثر من الآن أكثر من عشر أو ثنى عشر سنة إلى الآن لم يثبتوا وحتى لم تتحول إلى عقود تشغيلية دائمة والان أرزاقهم مقطوعة وهم ألف الأسر العراقية وهناك كتب من المفوضية أو من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تؤكد على الحاجة الحقيقية لهؤلاء وخصوصاً في مراكز التسجيل الباي وامتري ونحن نعرف أن شرعية النظام السياسي يعتمد نزاهة الانتخابات ونزاهة الانتخابات ليس تلك الأيام التي تجرى في الانتخابات وإنما هي العملية المستمرة والدائمة التي من خلالها يتم تحديث بيانات سجلات الناخبين وغير ذلك، أن كنا نمضي بهذا القانون يجب أن نراعي هذه الأمور ولكن مرة أخرى حاجة العراق الحقيقية وحاجة شرائح المختلفة إلى قانون للموازنة هذا العام وأن لا يكون هذا الأمر أبداً بديل عن قانون الموازنة.

- السيد حاكم عباس موسى الزامل (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

ملاحظة بسيطة نحن بالنسبة للسيدات والسادة النواب بالتأكيد حريصين على المال العام هذه مسؤوليتنا ومسؤوليتهم يقللون بالهدر المال العام أي شبهة فساد في هذا القانون هي مسؤوليتنا، كيف نعالج نحن من خلال المناقشة مع الأخوة في اللجنة المالية نعالج الهدر بالمال العام ومعالجة الفساد هذه مسؤوليتنا، القضية الأخرى نحن علينا أن نمضي بهذا القانون يوجد احتياج حقيقي يوجد رعاية اجتماعية مبعوثين وينتظرون أن يصدر لهم راتب الذي هو (١٧٠) الف دينار يوجد بطاقة تمويينية يحتاج أن تسدد أموالها إلى وزارة التجارة، وكذلك بالنسبة للكهرباء ومستحقات الفلاحين، أمور أخرى تخص الفساد هذه مسؤوليتكم أنتم كيف تقلل كيف تمنعه وكيف تتناقش مع المالية وأن لا تصوت عليه، بقت إذا أحد أن يريد أن يعترض أو يعطل مثلاً على قضية يوجد أن خلافات يعطل يذهب إلى المحكمة ويطعن بالقانون، المحكمة اذا تريد أن تطعن بعد مسؤوليتها نحن علينا نبحث ونسأل ونقدم شيء للناس أما واحد يقول بهذا فساد هذه مسؤوليتها أن تمنع الفساد بهذا القانون من خلال المناقشة وعدم التصويت على أي فقرة به فساد أو هدر بالمال.

- النائب فالج الخزعلي (نقطة نظام):-

يعني أشاره إلى موضوع مهم هو دعم هذه الشرائح المظلومة والرعاية الاجتماعية، نعم سيادتكم لا يوجد دعم إلى خمسة مليون بتوسعة الشمول بقانون الأمن الغذائي لذلك نعتقد من الأولى تشمل هذه العوائل أجريت عليهم عمليات مسح ولكن في هذا القانون إذا لم يشملوا يفرغ القانون من محتوى ويفهم أن قانون لغير هذا الموضوع، علماً هذه العوائل أغلبها ساكنة بيوت صفيح أغلبها عوائل تعاني العوز والحرمان أجريت عليها عمليات الكشف من الباحث الاجتماعي وينتظرون هذا التخصيص أنا أعتقد بدل الذهاب إلى مشاريع إضافية تكمل المشاريع ولكن هؤلاء لهم الأولوية، اليوم ارتفاع سعر الدولار الأسواق العالمية الحروب في المنطقة كلها نعكسه على الفقير ونوي الدخل المحدود.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملّي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب تم تخصيص مبالغ بهذا القانون الأمن الغذائي للرعاية الاجتماعية فقط المشمولين الذي تم بحثهم مشمولين بذلك، تريد أن تغطيهم كلهم لا نعرف ذلك مسؤوليتنا نحن كنواب نخصص لهم مبلغ للمشمولين بالرعاية الاجتماعية مسؤوليتنا .

- النائب أحمد طه ياسين الربيعي:-

أبتدأ نحن مع أي مبادرة تخفف الفقر ومعاناة المواطنين وتأمين الغذاء والدواء والكهرباء، فضلاً عن توفير فرص عمل بألاف الجيوش العاطلة ولكن اليوم نتكلم نحن عن قانون جدلي فيه جدل قانوني وكذلك جدل في بعض مواد هذا القانون وبمبلغ كبير جداً خمس وعشرون ترليون دينار مع ذلك نحن هذه الجلسة الثانية في ما يخص مقترح القانون وفترة طويلة قبل مشروع القانون من الحكومة ولم نستلم الجدول التي ذكرته المادة (٣) المفروض يبين تفاصيل الصرف قدما مقترح قبل فترة لتوزيع مخصصات هذا القانون المخصص لوزارة التجارة بشكل مباشر عن المواطنين ضمن برنامج متكامل نتمنى أن النظر به طبعاً هذا المقترح قدمنا لهيأة الرئاسة وكذلك للجنة المالية وبالتأكيد أن المبالغ المخصص وفق قانون الإدارة المالية (١-١٢) لوزارة التجارة هي باقية على حالها نقطة أخرى هي المادة (٢) نتحدث عن مصادر تمويل الحساب وتذكر بالفقرة ثالثاً أي مصادر أخرى يعني هذا عنوان عام نعشى أنه يشمل أو يكون مبرر للاقتراض أو أي محذور آخر ينبغي أن يحدد بشكل صريح لا نؤيد ما تضمنته المادة (٤) التي تجعل الصرف استثناء من المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية، المادة (٥) المقترح للجنة تجيز لوزير المالية الاقتراض الداخلي والخارجي بالاعتبار نتكلم عن مقترح القانون من اللجنة المالية في حين ملاحظات اللجنة المالية النقطة الرابعة أو أهداف اللجنة يذكر أن توجه العام عدم الذهاب إلى الاقتراض هو المقترح من اللجنة المالية والملاحظات من اللجنة المالية لا يوجد داعي لهذا التناقض، المادة (٥) تشير إلى إعفاء المشاريع الممولة من هذا القانون من الضرائب والرسوم الجمركية ونعتقد أن هذا تفریط بالإرادات عامة غير مبرر، لدينا بالبصرة طبعاً والزملاء ذكروا الكثير من الملاحظات وحبينا أن ننقل رسالة اجتماعية إلاف المتظاهرين بشكل يومي وبعضهم أصبح عليهم عدد من السنوات خصوصاً العلميين أمام شركة نفط البصرة عندنا ناس متخصصين معاهد نفط إلى حد الآن هو خريج متخصص في مجال معين لا يوجد له مجال يعمل في مجال آخر معاهد الموائى المفروض يتعين بالموائى العراقية عندنا المهندسين والألف من الاختصاصات الأخرى فضلاً عن وعندنا الف الأجور اليومية الذي تم التعاقد معهم لمدة ثلاثة أشهر قبيل الانتخابات وبعد الانتخابات مباشرة تم إنهاء العقد الذي يكون بأجر يومي، بصراحة حتى نحسن الصورة بالاتجاه الحكومة ولا يعتبر أن هذا موضوع استغلال انتخابي وغيره يفترض إعادة النظر بموضوع الأجور اليومي الذي تم إلغاء عقودهم وكذلك النظر بالخريجين الآن البصرة يعني وضعها جداً حرج وحساس متظاهرين اليوم أمام الشركات النفطية والشركات النفطية نتحدث عن فائض ولا نتحدث عن موازنة حصة البصرة تمويل البصرة منه (٩٠%) كلها من البصرة أي استقرار بالبصرة هو استقرار للعراق أي أزمة بالبصرة هي أزمة بالعراق.

- النائب فراس تركي عبد العزيز مسلماوي:-

طبعاً اذا كان مجلس النواب ذاهب إلى إقرار مقترح هذا القانون رغم قرار المحكمة الاتحادية الأخير، أقول وفق هذا التقرير المادة الثالثة الفقرة (١٢) التي تنص على إضافة أي فقرة أخرى لذا اقترح إضافة فقرة تخص شرائح العملية التربوية والعلمية وبالتحديد شريحة عقود التعليم العالي ما بعد ٢-١٠-٢٠١٩ وشريحة المحاضرين وأدراجهم وفق سلم (٣١٥) وشريحة الخريجين غير المحاضرين والذين يتظاهرون منذ ثلاثة أشهر ومستمرين بالتظاهر لذا أتمنى من الرئاسة واللجنة المالية تضمين هذه الشرائح في هذا القانون وهم ينتظرون منا موقفاً عملياً.

- النائبة نفوذ حسين محمد الموسوي:-

الحقيقة كوننا الجهة التشريعية الخاصة بتشريع القوانين لا بد أن تكون هذه القوانين المشرعة قوانين قابلة للتنفيذ ضمن الأطر القانونية وغير مخالفة للشكلية الدستورية، وصولاً إلى الأهداف المرجوة لتشريع هذا القانون أما بالنسبة للملاحظات الخاصة لذات القانون عنوان هذا القانون هو الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لذلك ما تضمنته المادة (٣) ثانياً (ب) من القانون حول دعم المشروعات الخدمية الجديد والتي لا تزيد كلفة المشروع الواحد منها (٢٠٩) مليار دينار، يجب أن تكون ضمن فقرات موازنة ٢٠٢٢ وليس ضمن قانون الدعم الطارئ وكذلك خصص المشروع نسبة من أموال الحساب لصالح المشروعات المتكئة والمتوقفة من دون تحديد نسبة أنجاز لهذه المشاريع، إذا كان من الواجب تحديد

نسبة الإنجاز بصورة واضحة وإعطاء أولوية للمشاريع التي ترفد موازنة البلد لعائدات تدعم التمويل النفطي الذي يكاد أن يكون وحيداً وأيضاً نقترح أشتراك موافقة مجلس النواب على المشاريع المقترحة.

- النائب عطوان سيد حسن العطواني:-

الحقيقة أحر اجتماع للجنة المالية السيد الرئيس تم طرح مقترح هذا القانون وتم قراءة على الأخوة السيدات والسادة أعضاء اللجنة وتضح أغلب الحضور بأنه يسير ويتضمن هو ذات المسار السابق الذي أرسل من الحكومة هو مشروع قانون الأمن الغذائي يسير في نفس المسار الآن نتوقع أنه يتعرض إلى نفس القانون وهو واضح يتعارض مع قرارات الحكومة الاتحادية هذا أولاً، ثانياً مضمون هذا المقترح هو ذلك المضمون الذي بعض الإخوان أشاروا بأن هو لا يتضمن معالجة لشرائح كبير وعديدة من المجتمع وأنا الحقيقة أختلف معهم هو ليس لا يتضمن وإنما هو عاجز أن يتضمن هذه الفقرات وحلول لهذه المشاكل التي هي المحاضرين المجانيين والعقود قرار (٣١٥) وتنمية الأقاليم وعاجز أن يجد فرص عمل للعاطلين عن العمل لسبب أن هو فترته مؤقته وهذه المشاكل تحل عن طريق الموازنة الاتحادية كان لا بد من جلسة اللجنة المالية إيجاد مسارات أخرى موازية وأنا الحقيقة قدما مقترح إلى الأخوة في اللجنة المالية كتاب إلى وزير المالية يتضمن فيه ما هو المتبقي على ذمة الموازنة ٢٠٢٢ قانون الإدارة المالية (١-١٢) ما هي المبالغ المتبقية لهذا العام وأي المشاريع المتلكئ وعدم إمكانية صرفها عندما تأتينا وبحضور السيد وزير المالية ممكن أن يكون هناك قرار لمجلس النواب بالإمكانية المناقشة هذه مبالغ توصية لمجلس الوزراء نناقش هذه المبالغ لا يمكن صرفها منا إلى نهاية العام وتناقش مع الوزارات المعنية بالأمن الغذائي، وأرسل الكتاب إلى السيد وزير المالية ووصلنا جواب أنه يتعذر حضور السيد الوزير والبيانات التي أرسلت في الواقع بيانات الحقيقة تعبان جداً غير ناهضة نحن نجد في الحقيقة الأجراء وهذا السلوك هو تمر على السلطة التشريعية والرقابية عدم احترام لمجلس النواب أقول بصراحة اليوم كان مجلس النواب هو صاحب القرار والسلطة وهذه الحكومة ومثل ما ذكرتها الحكومة تسيير الأعمال ولا يحق لمجلس النواب مراقبتها ومحاسبتها واستجوابها بالتالي يفترض من الحكومة أن تتقرب من مجلس النواب حتى تأخذ الاستحقاقات المالية في هذا العوز الكبير وهي الحقيقة تتكبر وتتمر على السلطة التشريعية، فما غدا أقر هذا القانون ووصلت المبالغ إلى الحكومة كيف يتم التعامل هل يتمكن مجلس النواب من محاسبتها ومراقبتها أطلاقاً هذا لا يتم السيد الرئيس لا أشك هناك مشاكل حقيقية يعيشها مجلس النواب وعدم قدرته على حل مشكلة.

- السيد حاكم عباس موسى الزالمي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إذا ممكن يدخل واحد أو اثنين لا يجوز وأصبح هناك مشاكل الظاهر خارجاً بالتأكيد ضد الاعتداء ضد المتظاهرين هذا حق دستوري وأتمنى من الأجهزة الأمنية أن تتخذ يعني إجراءات طبيعية مع المتظاهرين لان الناس تطالب بحقوقها يجب أن نرى ما الموجود منهم ممكن أن نعطيهم رسالة اطمئنان يأتي واحد أو اثنين أو ثلاثة يأتون ويدخلون الجلسة لا يوجد مشكلة.

- النائب عطوان سيد حسن العطواني:-

الحقيقة هؤلاء المتظاهرين هو رسالة هو رسالة لعدم قدرة هذا القانون من حل مشكلة (٣١٥) وتنمية الأقاليم والمحاضرين المجان وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل هذا نوع ومثل واحد على ضعف القانون، السيد الرئيس هناك خلل في مجلس النواب وعدم قدرته على تشكيل حكومة بسبب المناكفات السياسية لا يجوز له القفز على هذه المشاكل وتمير قانون هو موازنة مصغرة إذا كان لمجلس النواب ولمقترحات القوانين التي ترسل من أعضاء مجلس النواب لها القدر والإمكانية أن تمر قوانين وتشريعات بها التزامات مالية عليها أن يمضي بإقرار قانون الموازنة، أما أن القانون الذي يعالج جزئية بسيطة ولا يعالج مشاكل كبير من عندها إيجاد فرص عمل والمحاضرين وغيرها بالتالي هذا بالواقع هو قفز على المشكلة وأيضاً نتوقع بأنه يسير بنفس المسار الذي يطعن به بالسابق وبالتالي أقول بصراحة هذا القانون عاجز عن حل مشاكلنا هذا القانون قد يتعطل في أي محطة من المحطات لذلك أقترح إذا جاز مجلس النواب تشريع قانون مشابه لقانون الموازنة علينا أن نتفق جميعاً ونقرر المضيء بإقرار الموازنة بدل أن نمضي بهذا القانون الذي سوف يتوقف في أي لحظة ما.

- السيد حاكم عباس موسى الزالمي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

وقضية الاجور اليومية او قضية أضافتهم و تخصيص مالي، نحن نرفع مقترح واليوم تلاحظون كثير من، كثير من النواب يعترضون على هذه القوانين، فهذه ليست مسؤوليتنا أختي، انتم لا تضعون المسؤولية مجلس النواب، ليس هو الجهة المعنية التي ممكن أنه لديه الأمر ولديه

السلطة وهو الذي يخصص الاموال، نحن نقترح قانون، أخواني بدون تصعيد، بدون كلام، لأنه بالنتيجة، القصة ليست، أنت تكلمت بطريقة انفعالية، بطريقة انتخابية، سوف تحرق الجو في الشارع، أعداد هائلة من العاطلين عن العمل جميعهم بحاجة الى تعيين، فأنظر الى الموضوع بحساسية الوضع العراقي، فأترجاكم بالنشر أو بالتعليق أو بالكلام مع الاجهزة الأمنية، مع المتظاهرين، نتكلم يجب بالحقيقة ما هي الحقيقة التي تخدم المواطنين، ليست قضية أنه أنا حتى يرضى عليه جمهوري أو حتى أنا انتخابياً سوف أصعد أمامهم، ماذا لديك أستاذ علاء؟

أنا تكلمت بشكل صريح، أنا تكلمت أخواني، دكتورة مهى لم يحصل أي اعتداء، وقائد العمليات الآن يتكلم، يمكن احتكاك يحصل واحد أو اثنين، نعم، نحن سوف نحقق، الآن هذا منتسب شاهدي الدم التابع له، طبعاً يحصل، الآن الناس جميعها محتقنة، نحن مسؤوليتنا نحافظ على الامن، مسؤوليتنا نحقق مع الاجهزة الامنية، وكذلك الاخوة المتظاهرين حقهم الدستوري أن يتظاهر و لكن لا يحصل تجاوز على الاجهزة الامنية.

تفضل لكن باختصار رجاءً، والمداخلة الانتخابية، الانفعالية، التي تحرض تحذف.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

طبعاً أنا أضم صوتي الى صوت جنابك أولاً، نحن ندعوا الى التهذئة، ندعوا الى احترام القانون، ندعوا الى بناء دولة، ضد أي شخص يتجاوز على القوات الامنية، وبنفس الوقت ندعوا الى احترام المتظاهرين وحق التظاهر الدستوري، وأي تجاوز على المتظاهرين هذا غير مقبول طالما هم يتظاهرون بطريقة سلمية ويطالبون بحقوقهم، هذه أولاً، ثانياً هذا يفترض أنه بيت الشعب ونحن قدمنا منذ الصباح طلب، وجنابكم تفضلت مشكوراً لمجموعة بسيطة من الذين يمثلون المتظاهرين أن يحضرون الى الجلسة، هذا بيت الشعب، دعوهم يتكلمون حتى النواب الذين يمثلون صوتهم يسمعون منهم ويعلمون ماذا يرغبون وما هي مطالبهم، النقطة الثالثة الملاحظ في كل الجلسات التي حصلت في مجلس النواب، الجلسة تبتدأ، كل الجلسات التي الاحظها، كل الجلسات لدينا غياب لا يقل عن (٨٠) الى (١٠٠) نائب في بداية الجلسة، والآن عدد الحضور نحن (٨١) من أصل (٣٢٩) أطلب بتفعيل النظام الداخلي الفقرات الكفيلة بحاسبة جميع النواب الذين يتغيبون عن الجلسات.

- السيد حاكم عباس موسى الزالمي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد الغياب والحضور سوف يفعل، وبالنسبة احترام المتظاهرين جميعنا نعمل للدفاع عنهم، نطالب بحقوقهم و ضمنا كثير من الفقرات في قانون الامن الغذائي، لكن اذا نرفعه والحكومة ترفضه ما هي مشكلتنا؟ الموضوع ليس لدينا، أخوان نحن جميعنا مع حقوقهم، لكن دخول المتظاهرين يعني بهذا العدد (١٠٠٠) او (٢٠٠٠) لا يسع المجلس، طلبنا (٥) الآن الذي حظروا عدد هائل ومنعواهم، أنا سوف أجلس معهم.

- النائب مصطفى احمد عرسان الجميلي:-

حقيقة في موضوع أتكلم في ملف شائك ومهم فيه شقين ويتألف، موضوع التعويضات وموضوع النازحين والمهجرين، حقيقة ملف التعويضات هو منذ ٢٠١٤ هذا الملف حقيقة يعاني من التأخير بسبب الحكومات المتعاقبة ولم تتخذ الاجراءات اللازمة لتعويض المتضررين من جراء العمليات الارهابية والعسكرية الذي حدث، حدثت في المحافظات المحررة، حقيقة اليوم المواطنين المهجرين الذين عادوا الى ديارهم ودورهم مهدمة اليوم نفس الشيء كان ساكن في خيمة واليوم أيضاً عاد الى داره بسكن مجاور داره في خيمة أو كرفان، وهذا أعتقد يمس حياة المواطن الحرة التي يتمتع بها، ان يعيش بكل وضع طبيعي وانساني، هذا الملف حقيقة الحكومات المتعاقبة كما ذكرت لم تتخذ اجراءات، سوى السادة أعضاء مجلس النواب في الدورة الرابعة أتخذ قرار بتعديل قانون (٢٠) وخفف من الاجراءات الموجودة في هذا الملف المعقد، لكن اصطدم بعدم وجود تخصيصات مالية بسبب الوضع المالي للحكومات، أعتقد اليوم هنالك وفرة مالية متوفرة ، يجب أن تتخذ اللجنة المالية مشكورة بوجود أموال أو تخصيص اموال لهذا الملف الشائك والمعقد، اعتقد سوف يكون هنالك وضع طبيعي لوضع هذا الملف في هذا القانون لكي يدعم هذه الشريحة المهمة، كذلك موضوع المهجرين والنازحين، لا يخفى على حضراتكم أنه موضوع المهجرين موضوع بدأ يتأخر كثيراً، السبب الاول أنه عدم ارجاع النازحين والمهجرين بسبب الدور المهذمة الموجودة كما ذكرت في المحافظات المحررة وكذلك هنالك مهجرين قسرياً لم تتخذ الحكومة إجراءات حقيقية في سبيل ارجاعهم الى مناطقهم، يتطلب أيجاد أموال مخصصة لدعم النازحين والمهجرين في المخيمات الموجودة حالياً، وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لعودتهم في سبيل توفير الخدمات والأطر التي تساعد على عودة النازحين، هذا الملف بدأ يضغط على المواطن، يؤثر فيه كثيراً انسانياً ويجرح كرامة المواطن، هذا الذي مر عليه أكثر من (٦) سنوات، منذ ٢٠١٤ والى حد

هذه اللحظة النازحين والمهجرين يعانون وكذلك الذين تضرروا من خلال العمليات العسكرية التي دمرت أملاكهم يعانون من، شكراً سيادة الرئيس وأن شاء الله اللجنة المالية تتخذ الموضوع المناسب في دعم هذه الشرائح.

- النائب يوسف فرج محمد السباعوي:-

السيد رئيس اللجنة، الاخوة السيدات والسادة النواب، شكراً جزيلاً، تكلموا أخواني حول ملف التعويضات وهذا ملف مهم جداً، وحقيقة أنا من محافظة نينوى ومحافظة نينوى من أكثر المحافظات التي تعرضت الى التخريب من قبل عصابات داعش الاجرامية التكفيرية وكذلك من جراء العمليات الحربية، وكذلك المحافظات الاخرى، ولا يخفى على سيادتكم المدينة القديمة أو الجانب الايمن من محافظة نينوى لا زالت الجثث موجودة تحت الانتقاض ولازالت البيوت مخربة ومهدمة، ويحتاج المواطنين الى تعويضات من أجل أن يعودوا الى منازلهم ودورهم، وكذلك بالنسبة إلى الحقيقة وجدت في القانون أنه القانون لم يتضمن الى تخصيصات للنازحين والمهجرين والحقيقة هؤلاء وضعهم مأساوي جداً، الآن هم يعيشون في الخيام، والخيام بالية جداً ولا يخلو يوم من حدوث حريق في خيمة أو خيمتين او اكثر، وهم يفتقرون الى أهم مقومات الحياة العيش الكريمة.

بالنسبة للمحاضرين، المحاضرين القضية مهمة جداً ولكوني أنا عملت في الجانب التربوي وهذا هو اختصاصي لكوني كنت مديراً عاماً لتربية نينوى أنا أرى بانهم المحاضرين كان لهم دوراً كبيراً في تسيير العملية التربوية، ولا زالت العملية التربوية محتاجة لهؤلاء المحاضرين و أكد بأنه هنالك مدارس لا يوجد فيها فقط المدير على الملاك الدائم والبقية من المحاضرين، فأرجو من اللجنة المالية الحقيقة أن تضمن هذه المسألة لأنها مسألة مهمة جداً وأنا أعلم حاجة العملية التربوية الى هؤلاء المحاضرين.

- النائب مزاحم قاسم حمد الخياط:-

يعني هنالك مشاكل كثيرة في البلد، ولكل مشكلة يجب أن يكون هنالك علاج بعد التشخيص، قانون الدعم للأمن الغذائي معناه أنه الفقير والنازح والمتضرر والفلاح والرعاية الاجتماعية والموظف والمتقاعد وذوي الدخل المحدود، الشهداء والمعوقين، أصحاب الامراض السرطانية والمزمنة ينتظرون هذا القرار، ولهذا يجب أن يمضي هذا القرار، والحقيقة هذه مهمة كبيرة تقع على عاتق مجلس النواب للتصويت عليه، النازحون ينتظرون هذا القرار وحالتهم معروفة لدى الجميع، المتضررون في نينوى والمناطق المحررة ينتظرون التعويضات وملف التعويضات يجب أن يتم فيه التصفير، (٤٧٠٠٠) وحدة سكنية مهدمة(٥٠٠٠٠) محطة للكاسبين مدمر ولهذا يجب أن ينتهي هذا الملف ويتم تخصيص مبلغ مقداره (٣٠٠) مليار دينار عراقي لهذه التعويضات، الشباب وأنا أوجه نداء الى الأخ الكعبي رئيس اللجنة المالية أن يكون اهتمام كبير في قانون الامن الغذائي للشباب، الشباب هم الاساس في مستقبل هذا البلد وهم أساس الحفاظ على استقرار هذا البلد، وأقصد هنا الأجراء، المحاضرين المجانيين، العقود قبل وبعد ١٠/٢ لكل الدوائر ولكل المؤسسات ولكل الوزارات، أم لهم في هذا القرار، ولا ننسى أيضاً الطلبة الفقراء ومنحة الطلبة الفقراء مهمة جداً في هذا القرار، الحركة الاقتصادية في محافظتنا تنتظر الاعلان والتصويت على هذا القرار، الحقيقة الحركة الاقتصادية مهمة للحفاظ على الأمن، لا مستلزمات طبية في مستشفياتنا بدون أن نصادق على هذا القرار ويجب أن يخصص أخي الكعبي نسبة معينة كبيرة للمستلزمات الطبية، دعم الفلاح تكلمنا عنه وهو ضروري جداً ولكن المهم هو دعم الفلاح بصورة مستمرة، والامن الغذائي والصناعات الغذائية والزراعة المستدامة تكلمنا عنها وتكلم زملائي عن هذا الموضوع، أنا اتمنى من اللجنة المالية إلزام المحافظات من خلال تخصيصاتها، كيفية الصرف في الابواب المهمة الاستراتيجية في هذا القرار وخاصة أنه التتمية هي جزء من هذا القرار، وأقترح أمام اللجنة المالية إلزام المحافظات بالإعلان عن تأسيس مستشفيات مهمة بدل من تذيير الأموال، سعة (٤٠٠ الى ٦٠٠) سرير في المحافظات الكبيرة أو حتى (١٠٠٠)، وسعة (٢٠٠) الى (٤٠٠) سرير لكافة التخصصات في المحافظات الصغيرة، هذا الحقيقة جداً مهم لان تعلمون وضعنا الصحي لا أريد أن أقول مزرري وإنما الحقيقة وضع لا يطاق على الاطلاق، نحتاج الى بناء مستشفيات حديثة تقدم الخدمة المجانية للفقير وتقدم الأمن الصحي للفقراء وللشرائح الفقيرة التي لا تستطيع أن توفر المال للعلاج الخاص، امور كثيرة أنا الحقيقة مع هذا القرار مع التصويت على هذا القرار وان شاء الله نخدم المواطن الفقير، نخدم المواطن في كل المحافظات و نينوى سوف تبقى هي الحقيقة منتمية الى هذا البلد ومنتمية للوحدة الوطنية وبارك الله فيكم.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة الحقيقة هنالك خمسة قوائم طالبين المداخلات، أرجوا أن نلتزم بالتوقيتات وأن تكون لكل نائب دقيقتين وفي حال عدم تمكن أيسال ما لديه من ملاحظات حول المشروع ان يقوم بتقديمها كتابة الى اللجنة المالية حتى نستطيع أن نعطي دور لكافة السيدات والسادة الطالبيين بمداخلة.

- النائبة نورس محمود عيسى:-

سيادة الرئيس قبل ما يقرب ثلاث سنوات من الآن كان العراق على موعد مع ثورة سلمية مطالبة بالإصلاح دفع ثمنها دماء طاهرة زكية، كانت الانتخابات المبكرة التي جئنا فيها خلال هذا اليوم هي أبرز مطالبها وكانت الشرارة الاولى لانطلاقها هي تظاهرات حملة الشهادات العليا وغيرهم من الفئات والشرائح التي كانت تطالب بحقوقهم المشروعة والى اليوم يتظاهرون حتى يطالبون في نفس الحقوق التي كانوا يطالبون فيها قبل ثلاث سنوات سيادة الرئيس دعونا نصارح الشارع ونقول أن هذه السنة سوف لن تكون هنالك موازنة، يعني لا يمكن أن نوفر أي فرصة تعيين ولا عقد ولا حتى أجر يومي إلى ما بعد سنة من الآن فهل سوف يصير الشارع، هل سوف يصبر الشارع وهو يرى ارتفاع في أسعار النفط وهنالك الحديث عن فائض في الموازنة، أعتقد أننا أمام فرصة اخيرة امام الشارع تلخص في ضرورة تضمين قانون الدعم الطارئ لمعالجة جزء على الأقل من المطالبين بحقوقهم سواء كانوا محاضرين او عناصر الصحة و حشد الدفاع والاولئ من حملة الشهادات على الأقل كبادرة حسن نية للمواطن أن هذا المجلس الذي جاء نتيجة مطالبهم بانتخابات مبكرة لن ينسى همومهم ومعاناتهم، أما تمرير القانون دون اي معالجة لتلك الفئات أو غيرها فأنا أعتقد انها سوف تكون انعكاسه سلبية على مجمل الاوضاع.

- النائب اكرم عبد مخلف العساف:-

أبدأ بالفقرة (٦) من ثالثاً العمل على تخفيض نسبة الفقر، سيادة رئيس الجلسة انا كيف أعمل على تخفيض نسبة الفقر وأنا غير محقق العدالة الاجتماعية، تحقيق العدالة الاجتماعية يأتي من حسم الملفات العالقة، ما أرغب أن اتحدث عنه هو ملف النازحين بوجه الخصوص، على مدى ثمانية سنوات والنازحين يعانون من عدم غلق هذا الملف، يحتاج نضع تخصيصات لازمة لملف النازحين في هذا القانون لغرض غلق هذا الملف لأننا من المعيب علينا ان يكون لدينا نازحين في بلد بحجم العراق ومن الداخل، هذا أساء الى سمعة العراقيين، إضافة من المعيب علينا ان تأتي منظمات وتتصدق على اهلنا داخل العراق وهم كرام ونحن ممثلين شعب عنهم وأن نتحدث بهذا الموضوع لذلك سيادة رئيس الجلسة يجب أن يتم تخصيص تخصيصات كافية على أقل تقدير لحسم ملف النازحين وإعادتهم كراماً بين أهلهم ومناطقهم لما عانوه، هذه الشريحة كانت جريرة ظلم حرب عشواء، ارباب، طلب منهم الخروج من مناطقهم من القوات الامنية للحفاظ على سلامتهم، لذلك يجب علينا الاهتمام فيهم وارجاعهم الى مناطقهم كراماً أعزاء.

الامر الآخر ملف التعويضات، ملف التعويضات ملف مهم جداً، كثير من الشهداء ليس لديهم تقاعد أو أي مصدر عيش ثاني، اولادهم في المدارس يعانون بشدة ينتظرون ملف التعويضات يحسم، لديهم التزامات مالية، أخذوا قروض، كثير من التفاصيل لا يتسع الوقت أن نتحدث عنهم، لذلك هذه الملفين ملفات مهمة جداً يجب أن نتطرق عليها، هذه الشرائح ظلمت في الموازونات السابقة وظلمت في، أيضاً الاخوان في اللجنة المالية أيضاً أنا أطلب منهم بصفتهم الأخوية و صفتنا ممثلين عن الشعب أن يضع في عين صوابهم الاهتمام في هذه الملفين.

- النائب شريف سليمان علي:-

في البداية أثنى على أخي وزميلي الذي سبقني في الكلام، سيدي الرئيس ثلاث حكومات تعاقبت على دولة العراق والى حد الآن لم يتم معالجة ملف النازحين والمهجرين الذين كانوا ضحية للإرهاب الداعشي الهمجي التكفيري، أحد الأهداف الاساسية للقانون الذي هو في قيد التشريع الآن هو العدالة المجتمعية والمحرومية، فئة النازحين والمهجرين هم أول المواطنين الذين يستحقون الدعم ومعالجة المحرومية والعدالة الاجتماعية، قرابة (١٨) مخيماً من مخيمات النازحين الآن في إقليم كردستان يعانون أشد أنواع المعاناة ويحتاجون الى كل الاحتياجات الاساسية للحياة بل يعانون من شغف العيش ويعانون من الموت البطيء في الكثير من الاحيان، والمأساة والحرق و البرد و الكثير من الأمور ، والحر والأمور العادية اليومية، على الحكومة تدارك الأمر في أسرع وقت ممكن، اذا كنا لا نستطيع عودتهم إلى مناطقهم، فلنوفر لهم على أقل تقدير الاحتياجات الأساسية للعيش لكي يستمروا أحياء فقط لكي يبقوا أحياء، هم أطفال ونساء وكبيرين في العمر وشيوخ، وكما قال أكارم وأصحاب

دواوين ليسوا أناس فقط أبعدها من مناطقهم، إذاً على الحكومة وعلى البرلمان العراقي وعلى اللجنة المالية توفير المبالغ الاساسية اللازمة لعودتهم اذا كان بالإمكان ولو أنا، فلاأكن متفائلاً، لا أستطيع أن أقول نحن قادرون على عودتهم في الآونة الأخيرة، ولكن فلنوفر لهم على أقل تقدير، لنوفر لهم لقمة العيش والدواء ومقومات الحياة الأساسية لهم في هذه المرحلة التي يعانون منها أشد أنواع المعاناة.

- النائب خالد حسن صالح الدراجي:-

السيد رئيس الجلسة، اللجنة المالية، السادة النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هنالك عدة نقاط نحتاج تضمينها ضمن قانون الأمن الغذائي، أولاً وضع مبالغ لإعادة المهجرين داخل البلد وخارجه لغرض تأمين الامن المجتمعي وهم يعانون منذ فترة طويلة، تعويض المتضررين جراء العمليات العسكرية أثناء احتلال المناطق من قبل تنظيم داعش وقبله وبعده ذلك لتأخر الاجراءات حيث أن هنالك حالات عديدة من (٢٠٠٦) والى حد الآن لم تتجز، تعويض المتضررين في قضاء سامراء المنطقة القديمة المحيطة بمرقد الأمامين العسكريين وذلك بسبب إجبارهم على ترك بيوتهم ومحلاتهم التجارية والمطاعم والفنادق وتركوها من أكثر من (١٤) عام، دعم مشروع ري الجزيرة شمال سامراء المقر عام ١٩٩٨ والذي يؤدي الى استقرار عشرات الآلاف من العوائل ومنعهم من التهجير بسبب نضوب المياه الجوفية، وعلماً أنه هذا القانون هو مقر قديم ويحتاج إلى تخصيصات مالية وإقراره، الضغط على وزارة النفط لاستغلال الغاز المصاحب والذي يحرق بكميات كبيرة، طبعاً هذه الفقرة بمناسبة أنه نحن سوف ندفع مستحقات الغاز الايراني، يجب أنه بالمقابل نضغط على وزارة النفط لاستغلال الغاز الذي يحرق حالياً واستغلال استثمار الغاز الحر في المكامن المكتشفة، إعادة مشروع دواجن الاجداد، طبعاً هذه نقطة جداً مهمة، نحن لدينا مشروع جداً مهم في سامراء يسمى مشروع دواجن الأجداد كان يغذي كل العراق بالأفراخ والبيوض، والآن متروك وعلماً أنه تم صرف مبالغ كبيرة جداً عليه والآن مهمل ومتروك، يحتاج تدخل من قبل وزارة الزراعة ومن مجلس الوزراء، الاطباء البيطرين الخريجين الآن يعني نشكو من شحة في المناطق، يعني أنا مثلاً عندي المركز البيطري في سامراء هو فيه طبيب بيطري واحد لا يمكن أن يؤدي أعماله من متابعات وغيره، فنحتاج أن نعين الخريجين من كليات الطب البيطري، لدينا مستحقات فلاحين من عام ٢٠١٤ سلموا منتوجهم للدولة للفترة من ٦/١٢ والى ٦/٢٠ ولديهم كافة الاوليات التي تثبت ذلك، والآن هم ينتظرون الكمية المسلمة (٥٣) ألف طن تقدر ب (٤٢) مليار دينار عراقي، طالبنا عدد كبير من المزارعين و لغرض دعمهم أنه يؤجلون مبالغ القروض المستلفة من المصرف الزراعي وهذا موضوع مهم جداً، توجد نقطة فقرة أخيرة جداً مهمة يوجد تجار محليين يعني يتاجرون بالمواد الحيوانية والبيض، هؤلاء يعني الآن كثير منهم محتجز آلياتهم و ممنوعين من مزولة المهنة لأنه محالين على المحاكم بمادة (١٩٤) علماً أنه هم غير مستوردين المادة من خارج البلد بل يتداولون المادة في داخل البلد، نحتاج ان نحيلهم الى المادة (٢٤٠) حتى يستطيعون يزاولون عملهم ويخدمون المواطنين لتأمين الغذاء لهم وشكراً.

- النائب مضر معن صالح الكروي:-

محافظة ديالى من المحافظات التي تعرضت الى ضرر كبير خلال عدة سنوات، يعني أثرت بشكل كبير على ملفاتها وقطاعاتها من الجانب الأمني والخدمي والاقتصادي والاجتماعي، يعني حقيقة نتيجة الأحداث التي شهدتها المحافظة بعد (٢٠٠٣) بالإضافة الى أنه أيضاً يعني أحداث ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وزادت يعني العبء بعد أحداث حزيران ٢٠١٤، يعني حقيقة اذا نأتي نضعها يعني من ضمن معايير الفقر، ضمن معايير المناطق المنكوبة، حقيقة بجميع المقاييس وبكل المؤشرات هي محافظة منكوبة، يعني عندما نأتي نشاهد الآثار والدمار والمشاكل التي مرت فيها هذه المحافظة، لدينا مثلاً على سبيل المثال وسوف أذكر بعض النقاط أكثر من (١٦٠٠٠) أسرة نزحت بشكل نهائي خارج ديالى، أكثر من (٥٠) قرية مسحت من خارطة ديالى، ولدي طبعاً هذه جميعها بالأرقام وبالتفاصيل وموثقة، نسبة الفقر في المناطق المحررة حالياً تزيد عن (٤٠%) والبطالة تصل في بعض المناطق الى (٥٠%)، أكثر من (٥٠) ألف منزل دمر وتضرر وأحرق بفعل الارهاب، لدينا أكثر من (٥٠٠٠) فلاح.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب عفواً، نحن بصدد مناقشة قانون الأمن الغذائي، شرح الآلام قد يطول أكثر من نصف ساعة، ولكن طلباتكم بالنسبة لمحافظة ديالى حتى تصل الى اللجنة المالية.

- النائب مضر معن صالح الكروي:-

في جوانب تتعلق بالزراعة، في جوانب تتعلق بالمياه، في جوانب تتعلق في صلب هذا المشروع الذي المفروض يخصص مساحة الى ديالى مثل مال خصصت الى بقية المحافظات كمحافظة النجف وكربلاء، أنا فقط أذكر لك هذه الأمور وأرجو أن تسمح لي، لدينا (٥٠٠٠) فلاح فقد مصادر رزقه وأنتقل الى مهن أخرى، لدينا مشاكل حقيقية تتعلق بتأهيل بالطرق الخارجية وتحولت الى مسارات موت، يعني حقيقة بالعشرات شهرياً نفقد أحبة وأعزاء من خلال هذه الطرق الغير مؤهلة، ديالى فقدت أكبر غابة للرمان في الشرق الأوسط في شمال المقدادية وكانت بمساحة (٤٠٠٠) دونم تنتج قرابة (٥٠٠٠) طن من المحصول سنوياً، يعني أنا لا ارجب أن أذكر أكثر من تفاصيل لأخرى تتعلق بالمشاريع الاستثمارية المتوقفة في ديالى، (٩٠%) من معامل الطابوق متوقفة، أكثر مدينة صناعية في ديالى (خان بني سعد) وعدد معاملها و ورشها الصناعية التي تصل (٤٠٠٠) متوقف منها (٩٥%)، يعني هذه الأمور يجب أن نضعها ونعطيها أولوية ضمن هذه الموازنة، لدينا مشاكل تتعلق بالتعويضات، آلاف المعاملات لدينا بعد ٢٠١٤ و قبلها أيضاً منجزة وما يقارب (٢٠) ألف معاملة الى الآن لا يوجد لدينا نحن من هؤلاء استلموا تعويضات أو أكملنا أو انجزنا نسبة معينة من هذه المعاملات، حقيقة لدينا موضوع يتعلق بالجفاف الذي نمر حالياً فيها في ديالى، مشكلة الجفاف سوف تظهر لدينا خلال بعد أشهر وسوف نتعرض الى كارثة كبيرة في ديالى، إلى نزوح حقيقي جديد في ديالى خصوصاً في مناطق شرق المحافظة بالإضافة إلى أنه أيضاً السيد رئيس الجلسة نطالب بإنصاف المحاضرين رغم أنه اللجنة المالية رغم أنه كل النواب نسعى في سبيل إنصاف هذه الشريحة الذي حالياً هم يشكلون ضغط كبير علينا ويتوقعون أنه الموضوع لدينا، رغم أنه نحن نسعى جادين وبكل جهودنا في سبيل أنصافهم لأنه هي استحقاقهم وحقوقهم هذه ونتمنى فيها إيجاد حلول عملية.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

أكرر السيدات والسادة النواب هنالك مسائل تتعلق بفقره مناقشات عامة، أما المسائل التي يتضمنها جدول الأعمال قانون الأمن الغذائي أو أعمال اللجنة المالية وأن لا نقوم بتكرار ما يتم ذكره من قبل السيدات والسادة النواب حتى نعطي الفرصة للباقيين المطالبين بالمداخلة.

- النائبة سهيلة عوفي عبد العجروش:-

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيد رئيس اللجنة المالية المحترم، السادة النواب المحترمون، بالبداية نثمن الجهود الحثيثة لرئيس اللجنة المالية في إنضاج قانون الأمن الغذائي ولدعمه الدائم لكافة المقترحات التي تخدم الوضع الاقتصادي في العراق، ثانياً أضع بين أيديكم أمر لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي وله صلة وثيقة به، ألا وهو الصحة الحيوانية وبتداعياتها، نضراً لما تعانيه المؤسسة البيطرية من نقص في كوادر الأطباء البيطريين وصل الى أكثر من (٧٠%) من الهيكلية وغلق العديد من المستوصفات البيطرية وانتشار الأمراض الوبائية خاصة انفلونزا الطيور والحمى النزفية التي أصبحت مستوطنة وسنوياً نحصد العديد من الاصابات و هلاكات مؤثرة بالثروة الحيوانية والاقتصادية للبلد إضافة لتأثيرها الملحوظ بالصحة العامة، وما نشاهده مؤخراً تكاثر الاصابات بالحمى النزفية لهذه السنة بأماكن لم تسجل بها سابقاً مع الوفيات بين المواطنين أحد أسبابه قلة الكوادر البيطرية، وهنالك العديد من كتب طلب حاجة بحدود (٥٠٠٠) درجة وظيفية قدمت في عام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ والسنوات التي قبلها من وزارة الزراعة الى وزارة المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس الخدمة الاتحادية والى الآن لم يتم الاستجابة له، وإذا لم يتم تعيين كوادر بيطرية خلال سنتين من الآن سوف يخرج الزملاء بالسن القانوني وتبقى الدوائر للأشباح والأمراض، عليه نطالب بالإسراع بتنفيذ قانون التدرج الطبي البيطري المعدل المرقم (٧) لسنة ٢٠٢١ واستثناء من أي موازنة لتتمكن الدوائر البيطرية المعطلة من العمل منذ سنوات طويلة للمباشرة بعملها في المؤسسات البيطرية.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هذه مقترح يجب أن تقدميها للرئاسة وبالتالي يعرض على اللجنة القانونية لأنه هذه مقترح قانون حتى يتم تعديلها، وبالتالي غير متعلق بمسألة الأمن الغذائي.

- النائب محمدا خليل قاسم:-

شكر موصول للجنة المالية، جهودهم أثرة في هذا الضرف الآتي بتقديم هذا المقترح القانون في أبوابها وأهدافها وتخصيصاتها المالية، بالتأكيد البلد يمر والشارع ينتظر لتشريع هذا القانون من بيت الشعب العراقي، نحن في لجنة الخدمات سيادة الرئيس نطلب أن تكون هنالك تخصيصات

مالية وزارية للمشاريع المتلكئة المتوقفة منذ سنة ٢٠١٢ للماء والمجاري، وتوقفت هذه الخدمات لكل الشعب العراقي في العاصمة بغداد وفي المحافظات، وهذه التخصيصات نطلب أن تكون عاجلة وفق المادة (الثالثة) ثانياً (٣٥%) ونطلب من السيد رئيس اللجنة المالية، طالبنا اجتماع مشترك مع لجنة الخدمات، أرجوا منه إعطائنا فرصة لنتلقى مع جنابكم غداً أن شاء الله، سيادة الرئيس نحن نعلم أنه قانون الأمن الغذائي الطارئ لم يكون بديلاً عن الموازنة، والأمن الغذائي لا يتحقق إلا بما يحقق كالاتي، نزرع من ما نأكل، نلبس من ما نصنع، والأمن الغذائي لا يتحقق إلا بتحقيق الأمن المائي، والأمن المائي لا يتحقق إلا بتحقيق أمن الطاقة، وأمن الطاقة لا يتحقق إلا بالأمن المجتمعي، أرجوا من اللجنة المالية أيضاً تقديم هذا المقترح حتى يتحقق هذا، هنالك الأسباب الموجبة في هذا القانون لا يتلاءم مع بعض الفقرات في هذا القانون، تكافؤ الفرص موجودة لبيد دستوري فرصة العمل لكل الشعب العراقي، أرجوا من اللجنة المالية وأنا حضرت اجتماع اللجنة، هنالك موافقة من رئيس المجلس والنائب الأول ونائب الرئيس بإدراج تخصيصات مالية لقضاء سنجار المنكوبة، لأنه (٧٥%) من أهاليها نازحين، تخصيصات مالية والنزوح الثلاثي والرباعي والخماسي، هنالك أكثر من (٤٧) ألف وحدة سكنية نحن نعلم هذا القانون لكن تكافؤ الفرص، هنالك (٢٥٠٠) درجة لتوفير الأمن في هذا القضاء، سيادة الرئيس الحكومة واعدت المواطنين ذهبت للاختبار، أجريت فحوصات، كنا رئيس الوحدة الادارية، جاءت للجان الوزارية، فقدوا كل شيء الى حد الآن، ينتظرون هذه الدرجات الوظيفية، سيادة الرئيس أرجوا تضمين مراعاة القطاع الخاص الريف للقطاع العام، لا توجد أي تخصيصات مالية للقطاع الخاص أيضاً، سيادة الرئيس كذلك أطلب أن يكون هنالك بند واضح لهذا القضاء المنكوب مع مراعاة وضع سنجار، هنالك تخصيصات مالية من تنمية الاقاليم، من حصة المحافظة، وفق الدستور المظلومية والمنكوبية ودرجة الضرر، اذا كانت المنكوبية فمنكوبية سنجار معروفة لدى كل العراقيين لأن جرح سنجار الجرح الدامي لكل العراقيين، اذا كان على عدد النفوس فنحن نمثل سدس تعداد سكان محافظة نينوى، اذا كان درجة الضرر فلا توجد أي مدينة أصابها ما أصاب سنجار، نطلب هذا البند الواضح السيد رئيس الجلسة والسيد رئيس اللجنة استبشرني خيراً واعدني خيراً الاستاذ حسن وقف معي والسادة الأعضاء بأن يضمن في هذا القانون مع مراعاة وضع سنجار في الزراعة، بنى تحتية، وفي الثروة الحيوانية، وفي استيعاب المحاضرين السنجاريين الذين يعملون في الخيام أسوةً بأخوتهم المحاضرين العراقيين، سيادة الرئيس أيضاً أطلب تخصيصات مالية للحزام الأخضر لبغداد.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب جنابك صاحب طلب التخصيصات بما يتعلق بسنجار وقد وافقنا عليها حياة الرئاسة وتم تحويلها الى اللجنة المالية، اذا لديك إضافة على المقترحات أو المطالب التي تخص سنجار بالتالي بإمكانكم من خلال طلب تقدمها الى السيد رئيس اللجنة.

- النائب محم خليل قاسم:-

بالتأكيد هذه الفقرتين التاليتين كما أضاف وأثني على زميلي الأستاذ شريف والست فيان لما تطرقوا الى مدينة سنجار، تخصيصات النازحين و (٢٥٠٠) درجة شرطي.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

(٢٥٠٠) درجة سيادة النائب تم تضمينها في موازنة ٢٠٢١ سوف يكون هنالك اجتماع مع وزير المالية لبيان أسباب عدم، فموجود في موازنة ٢٠٢١.

- النائب محم خليل قاسم:-

بالتأكيد تقصير من الحكومة بصورة عامة مع اهالي سنجار، والوعود، لا نرغب بالوعود، وعود فضائية.

- السيد شاخه وان عبدالله أحمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

تابعت القضية قبل يومين مع قيادة العمليات ومع دولة رئيس الوزراء، الدرجات موجودة وضمن موازنة ٢٠٢١ وسوف يتم المباشرة بإجراءات التعيين وإعادة أنتشارهم.

- النائب محمدا خليل قاسم:-

هذا القضاء المنكوب فقدت أرواح أهاليها، مقابر جماعية (٨٤) أكثر من (١٠) آلاف شهيد، (٤٨) الف وحدة سكنية الى حد الآن، ملف التعويض أرجوا أيضاً متابعة هذا البند، شكراً سيادة الرئيس، شكراً لجهود اللجنة المالية، شكراً لاصطفافهم مع كل العراقيين ونتمنى أن يمر هذا القانون لأنه بهم كل العراقيين.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكراوي:-

طبعاً باعتباري أحد أعضاء اللجنة المالية والذي اليوم بدوري أسجل الملاحظات التي طرحوها السادة النواب حتى يتم دراستها داخل الجلسة، حقيقة كل الطروحات هي منطقية وتتم عن احتياجات المواطنين والجماهير والتي يمكن جزء منهم في الخارج يتظاهرون الذين هم المحاضرين وغيرهم، كذلك تم طرح كثير من الأسئلة حول الجداول التي تتضمن فقرات القانون بينما بعض الشخصيات سياسياً طرحوا مبالغ أنه تم تضمين القانون (١٠) ترليوناً لتنمية الاقاليم وكطرح هكذا للزراعة، حقيقة اليوم أنا أشعر أنه الموضوع يحتاج الى حل سياسي قبل حل فني لأنه البعض منهم لديه أرقام ولديه معلومات والبعض الآخر لا يمتلك هكذا معلومات، بالإضافة الى أنه يجب ان نحدد هل أنه نحن سوف نعمل كقوى سياسية على تأمين الأمن الغذائي حتى نمنع هذه الصراعات والصدمات وتهيج الشارع والضغط على اللجنة المالية وكأنكما هي صاحبة المسؤولية الأولى في حل هذه المشاكل، نحن لا نتصل عن مسؤوليتنا ولكن يجب أن نتشخص الحالة أو يتم حل الموضوع سياسياً والذهب باتجاه الموازنة الاتحادية وبالتالي يمكن أن نستوعب جميع هذه المطالبات والخروج بنتائج حقيقية ونمنع الصدمات ما بين الاجهزة الامنية والشارع ومع الجماهير المطالبة بحقوقها.

- النائبة خديجة وادي ميزر الجابري:-

شكرنا وتقديرنا الى إخواننا في اللجنة المالية المحترمون، سيادة الرئيس الفقرة سادساً من القانون العمل على تخفيض نسبة الفقر، أنا أتحدث عن محافظة المثنى بحيث أن محافظة المثنى هي أفقر المحافظات بحيث وصلت نسبة الفقر الى (٥٤%) وأن تأخر الموازنة الاتحادية قد تسبب في ارباك كبير في الشارع العراقي، والوضع المالي في البلد بصورة عامة حرج جداً ومن الضروري توفير التمويل اللازم لغرض تسيير الأمور الأساسية وتخصيص المبالغ المطلوبة لتوفير السلعة الغذائية وزيادة مفرداتها، وتسديد نفقات الفلاحين ودعم المشاريع الخدمية وتوفير فرص العمل للخريجين والعاطلين والمحاضرين وتثبيت العقود والاهتمام بالواجب الصحي والتربوي والزراعي والكهرباء وزيادة راتب الحماية الاجتماعية بالإضافة الى عدد المفسوخة عقودهم في وزارة الداخلية والدفاع والحشد الشعبي، انا أطلب وأرجوا من اللجنة المالية الاهتمام بمحافظة المثنى ودعمها كون هذه المحافظة من المحافظات الفقيرة والاهتمام في هذه المحافظة من باب المحرومية والفقر.

- النائبة نداء حسن ماضي الكريطي:-

حضرات اللجنة المالية الجميع يعلم أن هنالك الكثير من الخريجين والمحاضرين المجانيين والخريجين غير المحاضرين، ما نراه اليوم في مجلس النواب وما رأيناه سابقاً تعرضهم للاعتداءات وكذلك الضرب من قوات الأمن أنهم مطالبين بحقوقهم، بما أنه القانون هو مقترح فلا ضير بإدراجهم ولأخذ حقوقهم ضمن هذا المقترح، كذلك نحن بالنسبة الى الفقرة سادساً، العمل على تخفيض نسبة الفقر، وكذلك الفقرة سابعا دعم الخزين الغذائي، نحن اليوم منذ ٢٠٠٣ والى حد الآن نعلم أن المصانع العراقية التي تدر على البلد أموالاً كثيرة نرى أنها قد عطلت، لذا نرى في هذا القانون دعم هذه المصانع وفتحها من جديد لتكون الدرّ المالي للبلد، وكذلك الاعتماد على البضاعة المحلية.

- النائبة رونزي زياد سيدو:-

سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب المحترمين، موضوع الأمن الغذائي مهم جداً ولا سيما بعد جائحة كورونا وتداعياتها، وكذلك بعد الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيراتها على معظم دول العالم، ناهيك عن التغيرات المناخية وتقليل إنتاج القمح، في بلد ريعي كالعراق الموضوع أهمية استثنائية نظراً للظروف الصعبة التي نمر بها والمعروف لدى الجميع، هنا أرغب التركيز على أهمية إيلاء الاهتمام البالغ بالنازحين وتخصيص مبالغ لتعويضاتهم، ومن ما لحقت بهم من جرائم و وصفتها الأمم المتحدة بالإبادة الجماعية، والعمل الجاد لصرف مبالغ للعائدين الى ديارهم من مخيمات النزوح، فلا يمكن الاستمرار في العيش تحت هذه الخيم البائسة إلى الأبد، علينا أن نطوي صفحة النزوح التي دخلت عامها الثامن، ويقع على عاتقنا جميعاً إيجاد السبل الكفيلة في هذا القانون، ومساعدتهم بالعودة وتوفير فرص العيش الكريم لهم، وهنا نطالب ونتمنى

أن يكون هنالك تشكيل لجنة عملية بزيارة إلى قضاء سنجار لما جرى بها وما يحتاجها من الاعمار ومن الخدمات، وأيضاً طالب بتخصيص ميزانية خاصة لإعمار سنجار، وأيضاً هنالك ملف خاص للناجيات اليزيديات، وسبق وتم تخصيص المبلغ لهم ولكن لم تصرف، وهنا نطالب بصرفها، ويرجى بتخصيص مبلغ للناجيات وضافته وتضمينها لقانون الدعم الطارئ (بالأمن الغذائي)، وأرجوا أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار.

- النائبة نيسان عبد الرضا زاير:-

السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة النواب المحترمين، أثنى على كل ما تفضل به الأخوة قبلي بما يخص كل العراق والعراقيين ومطالبهم الحقيقية، لكن لا يخفى على حضراتكم الوضع الذي تعيشه ذي قار في الأيام السابقة والوقت الحالي، صدمات واعتداءات هنا وهناك أثناء اعتصامات المحاضرين وخريجي القانون والمعاهد التقنية وعقود النفط والكسبة و الى أخره، في الوقت نفسه نحن بحرج كبير، بنتنا نهدر ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، أنا وأنتم عاجزون ان نصل لمخرج يحفظ للمحاضرين والخريجين والعاطلين عن العمل وغيرهم كرامتهم، الدولة عاجزة عن تسيير الموازنة لحل بعض المشاكل، وعاجزة عن النهوض بالقطاع الخاص، نحن بحرج كبير أمام من وضع ثقته بنا، هدر هذه الثقة يولد تمرد واعمال عنف، فصاحب الحاجة لا يصبر كثيراً، ومن المخجل أن نرى إخواننا وأبنائنا ومعلمي أولادنا يفترون الأرض في حر الصيف، ومخجل أن أرى زميلاتي وزملائي وأخواتي وبناتي المحاضرات يتعرضن للضرب بسبب الصدمات المتكررة أثناء الاعتصام، وحقيقة مخجل أكثر أن نقف مكتوفي الأيدي باتجاههم، الحكومة المحلية لـ ذي قار المتمثلة بالمحافظ ونواب ذي قار، طالبنا بجلسة استثنائية تخص ذي قار والوضع الخاص بها، وطرحنا مجموعة حلول للحد من البطالة التي تسبب التوتر الأمني، ونحن جميعاً مطالبون بدعمها وبذل كل الجهود لتحقيقها عبر قانون الأمن الغذائي والموازنة العامة، ذي قار لازالت بنكبتها من فقدان أبنائها وفقدانها مقومات العيش الكريم للخريجين والكسبة وبقيت فئات الشعب الذي قاري، فقط ملاحظة، أبنائنا المحاضرين أو أيأ كانوا من المطالبين بحقوق يطلوبون بإيصال صوتهم للحكومة من خلال لقاء مسؤول أو نائب، فلا داعي لقمعهم والى حد الآن مستمر الصدام معهم على بوابات الخضراء.

- النائب فيصل حسان سكر النائلي:-

حتى لا تذهب هذه الجهود سدى منه قبل رئاسة المجلس واللجنة المالية والسادة الأعضاء في إقرار هذا القانون اعتقد ان هنالك خطوات يجب ان نمضي بها حتى نضمن الى حد ما ان القرار سوف يتم المضي به والمباشرة به خصوصاً موافقة الحكومة التي تم الاتفاق عليها في الجلسة السابقة بكتاب موجه من قبل مجلس الوزراء للمضي في هذا القانون كون أن فيه جنبه مالية والحكومة تتهرب من الحضور ووزير المالية يتهرب بالحضور الى اللجنة المالية اعتقد انه يجب سؤال الحكومة عليه كون جميع البيانات الموجودة ولنتحدث بصراحة في اللجنة المالية هي غير مدروسة بشكل صحيح واحتياجات الوزارة هي حسب رغبات التي يريدها الوزراء ان تكون بحسابات دقيقة من قبل وزارة المالية وما تحتاجه كل وزارة لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١ بعد طرح موازنة عام ٢٠٢١ بنسبة ١٢/١ زائد التسليم زائد المناقلة في الأوضاع لدى هذه الوزارات وهذا كله تم تجاوزه وبالتالي ما يعيده الوزير تم تثبيته وهذا هدر بالمال العام والمبلغ المخصص اعتقد عالي جداً وهو ٢٥ تريليون اعتقد موازنة مصوغة ويجب ان يكون هنالك تخفيض للمبلغ بمقدار ٥٠% من المبلغ المقترح هنالك محافظات في الحقيقة في التوزيع في تنمية الأقاليم نعتقد ان هنالك عدم وجود عدالة لكون هنالك محافظات تم إسناد مبالغ إضافية خصوصاً لديها صندوق دعم او خصوصية او منافذ حدودية وتم إعطاءها ٥٠% وأيضاً تعود لتقاسم المحافظات الأخرى التي لا تمتلك هذه الميزة وبالتالي حرمان محافظات أخرى تأخذ نسبة المحرومية فيها والفقير خصوصاً محافظة الديوانية وبابل ومحافظة المثنى هي المحافظات الوحيدة التي لم تكن لا أبواب أخرى وبالتالي نطلب ان تتصف هذه المحافظات من خلال إضافة مبالغ لها أسوة بالمحافظات التي تم توجيه دعم لها من خلال أبواب أخرى وبالنسبة لقضية الفقر نطالب بتخصيص المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية هنالك الآلاف تم الكشف الموقعي لهم ولم يتم لحد الآن شمولهم نتيجة عدم اطلاق تخصيصات مالية واعتقد يجب ان تكون هنالك تخصيصات اضافية وزيادة فيها لغرض شمول الكل الذين تم الكشف لهم واطم صوتي لكل اخواني الذين طالبوا باضافة المحاضرين والاداريين والاجراء اليوميين الذين لم يشملوا بالقرار ٣١٥ وهذه مظلومية كبيرة لهم والاخوة الآخرين الذين لم اذكرهم واطم صوتي لاخواني الذين طالبوا بان يضافوا الى قانون الدعم الطارئ وبالنسبة لموازنة ٢٠٢١ هنالك تحويل للمحافظين باحالة المشاريع مباشرة التي تبلغ قيمتها (٥) مليار دينار وبالتالي كل المحافظين بجمع كل المشاريع لتخفيض الكلف الى اقل من هذا المبلغ حتى يتوجهوا بحالتها مباشرة لذلك اقترح تعديلها ووضع

ضوابط لان هذا الباب فيها فساد وهناك مشاريع تؤخذ نسب وكثير من هذه الاشكالات موجودة في اغلب المحافظات لذلك يجب ان يكون هنالك تقييد للاحالة لا ان تترك بالشكل الموجود ولا زال لدينا والله الحمد فائض مالي واقترح ان تدرس الديون الداخلية والخارجية وكيفية تسديد جزء منها (٥٠%) او تسديدها بالكامل حتى لا تبقى هذه الديون ولها نسب سنوية عالية تدفع ويوجد فساد بها وما دام لدينا وفرة مالية يمكن تسديدها ولا يمكن المضي بقانون الموازنة لحين تشكيل الحكومة لذا نقترح ان تسدد الحكومة هذه الديون حتى لا تبقى تستهلك من عائدات واموال الشعب.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

جنابك نائب لديك الحق في تقديم مقترحات الى اللجنة المالية ومن جانب الرقابة لديك حق الرقابة

- النائب فيصل حسان سكر النائلي:-

شكراً على تعقيبك ولكن الذي قصدته هنالك محرومية لبعض.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

نحن اليوم نقوم بمناقشة القراءة الأولى لقانون تم تقديمه كمقترح لمجلس النواب وكان المشروع السابق لم يكن وبالتالي اللجنة المالية سوف يتخذون إجراءات وكأنه المشروع جديد وتم تقديمه كمقترح الى البرلمان.

- النائب وعد خضر القدو:-

مقترح القانون فيه الكثير من التضارب ابتداءً من العنوان والذي ينص على الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية والدعم الطارئ يختلف اختلاف جذري من حيث المفهوم مع التنمية التي تحتاج الى خطة إستراتيجية وبرنامج ابتداء من ثلاث سنوات ثم خمس سنوات ومن ثم سبع سنوات وانتهاء بالخطة الإستراتيجية طويلة الأمد نحن نحتاج في هذا القانون الى التركيز على فقرتين:-

أولاً: توفير الأموال اللازمة لتوفير الغذاء ولمدة عامين على الأقل باعتبار أننا سوف ندخل في أزمة اقتصادية عالمية ومثال على ذلك نرى في جمهورية مصر العربية يركزون على شراء الحنطة حتى ولو كانت في البحار وكذلك وزير التجارة الهندي أكد على عدم خروج مادة الحنطة أو محصول الحنطة خارج الهند مع العلم أن الهند دولة مصدرة للحنطة.

ثانياً: توفير الأموال اللازمة لتوفير الطاقة الكهربائية باعتبار انه نحن قادمون على فصل الصيف وهو فصل الأزمات وربما تحدث إشعال فتنة بين أبناء المجتمع ولذا كان لا بد أن يتضمن القانون فقرات أخرى فلا بد أن نركز على محافظة نينوى باعتبار أن هذه المحافظة وهي من المحافظات المنكوبة والتي تعرضت الى احتلال من قبل عصابات داعش التكفيرية والتي دمرت البنية التحتية وخاصة فيما يتعلق بالمستشفيات لذا علينا أن ننصف هذه المحافظة ولا سيما أن هنالك ظلم وقع على أبناء هذه المحافظة من خلال عدم تعويض أصحاب البيوت المهدامة جراء العمليات الإرهابية والتحرير وإعطاء المهجرين منحة المليون والنصف هنالك عدد كبير من المهجرين الذين لم يتم تعويضهم لحد الآن وإنصاف أهالي نينوى بالتعيينات باعتبار أن أهالي نينوى وقعوا أسرى بيد عصابات داعش ولم يتسنى لهم خلال الأعوام التي كانت مسيطرة عليهم أن ينالوا ولو جزء بسيط من فرص التعيين وتعويض المشاريع الصناعية والحيوانية التي دمرت خلال عمليات التحرير والتي تم سرقتها من قبل عصابات داعش التكفيرية وتأمين المبالغ اللازمة للمخصصات ذات المهن الطبية وهم اليوم الجيش الأبيض الذي وقف وقفة مشرفة أثناء جائحة كورونا وهم يعانون من عدم وجود مخصصات الخطورة للكثير من المهن التي ربما يوقعون تحت طائلة الخطر وتأمين المبالغ اللازمة لصرف مستحقات الموظفين التي تم ادخار رواتبهم إجبارياً وهنالك كثير من الوزارات ومنها وزارة الثقافة لحد الآن لم تقم بصرف الرواتب المدخرة وتخصيص المبالغ اللازمة لإنشاء وأعمار المستشفيات الى يومنا هذا لم يتم أعمار أي مستشفى تم هدمه من قبل هذه العصابات ومن خلال هذا المنظر نحن نشكر المرجعية الرشيدة التي قامت ببناء اثنين من المستشفيات لسد الحاصل في عدد المستشفيات ويجب تمويل القطاع الزراعي وخاصة أن محافظة نينوى تعتمد في الكثير من الأحيان على الأمطار الموسمية ولا سيما ان هذا العام والعام المنصرم يوجد جفاف كبير في المحافظة وخسارة كبيرة للفلاحين ونلاحظ اليوم الكثير من الفلاحين ليس لديهم قدرة واستطاعة المضي قدماً فيما يتعلق بموضوع زراعة محصول الحنطة والشعير وشراء الأسمدة الكيماوية التي ارتفع سعرها بشكل كبير جداً ويجب دعم قطاع الثروة الحيوانية وتوفير الأموال اللازمة لهذا القطاع باعتبار أن محافظة نينوى هي مصدرة للثروة الحيوانية خاصة غيما يتعلق بتربية الدواجن وكذلك تربية الأغنام والأبقار وتوفير الأموال اللازمة للقطاع الأمني وهو

قطاع مهم واليوم نشهد بان هنالك عمليات نوعية من قبل هذه العصابات تستهدف الأجهزة الأمنية وهي تحتاج الى معدات متخصصة متطورة تكنولوجياً وبالتالي يمكن الحد من هذه الهجمات ومن دون الخسائر البشرية وبالتالي نحافظ على أرواح المقاتلين.

- النائب هه ريم كمال:-

نشكر أخواتنا وإخواننا في اللجنة المالية وحن مع مضمون مقترح هذا القانون وخصوصاً الجزئية المتعلقة بضمان الأمن الغذائي ودعم الشرائح الفقيرة وإضافة الى توفير الطاقة الكهربائية في ظل ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة الى فترة صرف مستحقات الفلاحين للسنوات الماضية وبالنسبة لفقرة الاقتراض الخارجي رابعاً أؤكد على ضرورة أن يقتصر على مشاريع التي قيد التنفيذ وفي نفس الوقت نؤكد حرصنا على الإسراع بتلبية مطالب المواطنين الأساسية وتوظيف الأموال لهذا الشعب ويجب علينا الابتعاد عن كل ما من شأنه خلق مشاكل قانونية ودستورية خصوصاً بعد القرارات التي اتخذتها المحكمة الاتحادية المتعلقة بصلاحيات حكومة تصريف أعمال وفقاً لحكومة عام ٢٠٢٠ حتى لا نصبح ضحية الصراعات السياسية وجنب للإشكالات القانونية المتعلقة بالقانون نقتراح أن يتضمن القانون على المواد والفقرات المتعلقة بالأمن الغذائي وحل مشكلة الكهرباء وصرف مستحقات الفلاحين والمزارعين إضافة الى بعض مطالب إقليم كردستان خصوصاً المتعلقة ببناء السدود الجديدة وصيانة القائم منها إضافة الى إنشاء صوامع جديدة لخزن الحبوب سبق وان قدمنا بعض المقترحات للجنة المالية تم إضافتها وإدراجها في هذه المقترحات أو القوانين ونشكر اللجنة المالية لاهتمامهم في بعض المواد.

- النائب نايف خلف سيدو شمو:-

في الوقت الذي كنا نتأمل تشريع قانون الموازنة العامة لكي نضمن حقوق جميع شرائح المجتمع العراقي ولكننا اليوم أمام الأمر الواقع بصدد تشريع قانون الأمن الغذائي والتي تعتبر من القوانين المهمة لكننا نستغرب من عدم وجود فقرة تضمن حقوق ضحايا الإرهاب وكذلك المناطق المدمرة جراء العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية خاصة كوني الممثل الشرعي والدستوري للايزيديين في العراق واعتقد ان الجميع يعلم ما حصل للايزيدية من إبادة جماعية وترتبت عليه اعداد كبيرة من النازحين الذين يشكلون (٩٠%) من النازحين العراقيين ورغم مرور (٧) سنوات على بقاءهم في تلك المخيمات الهالكة وهم يعيشون أصعب المعاناة إلا أن الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي لا زالوا عاجزين عن إيجاد حلول جذرية لمسألة النازحين لذلك نقتراح إضافة فقرة تضمن حقوق ضحايا الإرهاب وكذلك المتضررين من جراء العمليات الإرهابية خاصة وان سنجار التي تعتبر من المناطق المنكوبة والتي تضررت من أكثر المناطق في العراق وبالنسبة لموضوع المحاضرين وهم شريحة مهمة جداً لذا نطالب اللجنة المالية بإضافة فقرة تضمن حقوق المحاضرين خاصة وانه مسبقاً قدمنا طلب رسمي الى اللجنة بخصوص تضمين حقوقهم وكذلك العقود في اغلب الوزارات المهمة لذا نهلب من رئاسة مجلس النواب التأكيد على إضافة فقرة تعويض النازحين لان اغلبهم من أبناء المكون الايزيدي ويعانون منذ أكثر من سبعة سنوات دون وجود حلول جذرية لمسائلهم.

- النائب سالم سوادى خصاف الغراوي:-

نشكر الإخوة في اللجنة المالية على إقرار هذا القانون لإنهاء جزء من معاناة الفقراء يجب التأكيد على مفردات البطاقة التموينية كونها قوت الشعب وهنالك نقص واضح في هذه المفردات حتى صار عدد المفردات تصل الى أربع أو خمسة مواد مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الأزمة الغذائية في العالم لذلك يجب الإسراع في إقرار هذا القانون للعيش الكريم اليوم الفقر هو الفقير الذي لا يملك دخل شهري للعيش وينتظر من الدولة تخصيص راتب رعاية اجتماعية على اقل تقدير سؤالي هل ينتظر هذا الفقير لقمة العيش من خلال تخصيص هذا الراتب أم يسلم أمره للهلاك؟ هنالك ما يقارب (٣٠٠) ألف معاملة منجزة في وزارة الرعاية الاجتماعية تنتظر التخصيص مع ازدياد أعداد العاطلين عن العمل لذلك يجب تخصيص مبلغ وبالسرية الممكنة لدعم راتب الرعاية الاجتماعية وتضمين المحاضرين وباقي الشرائح وهم اغلبهم من الفقراء الذين لا يملكون أي دخل للعيش وينتظرون من المجلس إنصافهم وتوسعة المقاعد الدراسية لأصحاب الشهادات العليا كون المقاعد المخصصة من قبل وزارة التعليم العالي لا تكفي لاستيعاب الخريجين في كافة أنحاء البلد وهذا مما يضطر الأبناء للذهاب الى خارج البلد لإنهاء دراستهم وصرف المبالغ الطائلة.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

كان لدي مجموعة ملاحظات على قانون الأمن الغذائي وقبل عدة أشهر تم قراءة القانون ونحن كنواب عددنا ستة قمنا بتقديم طلب رسمي الى اللجنة المالية بمجموعة ملاحظات في وقتها وللأسف لم يتم الأخذ بها وكما أرى عدد المداخلات كبير جداً وهذا يدل على مدى الجدلية الكبيرة لهذا المشروع ويوجد كتاب رسمي بهذا الموضوع وربما يؤخذ به أو لا وهو قانون مهم في حياة الناس صحيح ولدينا تحفظ على دستورية هذا القانون ولكن عندما يكون هالك دماء يجب أن يتوقف كل شيء اليوم سألت دماء أبناءنا أمام البوابة الخامسة نتيجة الصدام مع القوات الأمنية من قبل إختوتنا المحاضرين ومنذ ساعة ١٢ ليلاً وأنا أتابع هذا الموضوع وخرجوا من مختلف المحافظات واتوا الى بغداد وفي سيطرة الدورة تم منعهم واستمروا راجلاً الى أبواب المنطقة الخضراء وبالتالي حر وعطش ولا يوجد طعام وضغط شديد وللأسف حصل صدام بينهم وبين القوات الأمنية ولدينا صور وتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي وسألت دماء للأسف وجرحى أيضاً.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

فيما يتعلق بحادثة اليوم تم فتح تحقيق من قبل لجنة خاصة.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

نعم اعلم ولكن سوف أصل الى ما هو قصدي من ذلك وهو لماذا سألت هذه الدماء من المؤمل والمأمون من إختوتنا في القوة السياسية والكتل أن يصلوا الى خيار مناسب لتشكيل الحكومة وبالتالي يتم تمرير الموازنة وإذا تم إقرارها الجميع سوف يأخذ حقه من غير المعقول نبقى نتظاهر وتسيل دماء واخذ حقي وهذه هي المشكلة وسوف تصبح سنة كل شخص ليس لديه حق يجب أن يتظاهر لكي يستطيع أن يأخذ حقه لذا يجب تعزيز ثقافة احترام التظاهر ومحاسبة المعتدين ما الذي تم الحصول عليه سابقاً في مسألة قمع الاحتجاجات؟ وبالتالي حالياً توجد صدامات ودماء سألت وهو ما يهمنى ويجب عندما يأتي المتظاهر استقباله أعطيه ماء وارتب وضعه وليس التصادم معه وبالتالي حصل ما حصل الحكومة للأسف يطالبون الحكومة المحاضرين المجانيين وراتبهم (١٣٧) ألف دينار بدل استقبالهم للأسف حصل صدام وهذه سابقة توصلنا الى أمور جديدة وخطيرة جداً.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

بالنسبة لمسألة المتظاهرين نحن ناسف لما حصل اليوم ولكن مسألة التحقيق ومجرياته وكيفية ما حصل اليوم تحتاج جلسة وتقديم تقرير الى الرئاسة والموافقة عليها وبالتالي يكون جزء.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

وبالتالي نطالب هيئة الرئاسة بإرسال رسالة تطمينية للإخوة المحاضرين ومحاسبة الجهات المعتدية ووجود لجنة تحقيقية بهذا الموضوع حتى لا يتم تكريرها ويتم تقبيل الرؤوس التي سألت منها الدماء والأيدي أيضاً ولكن للأسف تم مواجهتها بالهراوات.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

حقيقة اشد على ما تفضلت به جنابك والأخ السيد باسم بالنسبة للجنة الطارئة التي تم تشكيلها بخصوص الاعتداءات التي حصلت على الإخوة المتظاهرين قبل ساعة من الآن والذين واقفين خارج المجلس واشد على كلام جنابك وضرورة الخروج بتوصيات عاجلة بالكف عن هذه التظاهرات الغير مهنية والاعتداءات التي تحصل على إخواننا المتظاهرين سواء المطالب ذات الفئة الشخصية أو العامة وبالنتيجة هم متظاهرين ولهم حماية دستورية وبالنسبة لقانون الأمن الغذائي اثبت في أصل دستورية وشكلية القانون وانعدام الدستورية والشكلية في إصداره وتشريعه وهذا يعرضه للطعن من قبل المحكمة وغيرها ونحن كمجلس النواب لا يوجد أي خصومة مع المحكمة الاتحادية ولا العكس أي لا توجد خصومة من قبل المحكمة الاتحادية تجاه مجلس النواب بالنتيجة يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تشريع أي قانون قرارات المحكمة الاتحادية التي باتت ملزمة للجميع وعليه هنالك عدة قرارات صدرت من المحكمة الاتحادية منها قرار (٤٣) و(٤٤) لسنة ٢٠١٠ الذي بين أن اقتراحات القوانين هو حق دستوري للمجلس ولكن يجب أن يمر عبر الحكومة الاتحادية والتي هي اليوم حكومة تصريف الأمور اليومية والتي فسرها قرار المحكمة الاتحادية الأخير رقم (١٢١) في ٥/١٥ قبل أسبوعين والذي وضع مهامها ووظائفها بان ليس من حق حكومة تصريف الأمور اليومية تشريع القوانين وكذلك ليس المصادقة على القوانين باعتبار أن قانون الأمن الغذائي فيه جنبه مالية وبالنتيجة تلزم المجلس اخذ رأي الحكومة وبذلك عدنا الى

نفس المخالفة الدستورية التي وضحتها المحكمة الاتحادية لذلك حكومة تصريف الأمور اليومية ملزمة بتوفير الأمن والغذاء والدواء وحفظ الأمن وهذا لا يحتاج الى تشريع قانوني حتى لا نكون في منزلق المخالفات الدستورية وعرضة للطعن وقد رأينا جهود اللجنة المالية بهذا الخصوص واستضافات وجهد كبير ووقت كثير وبالنتيجة يصار هذا الموضوع الى طعن وبالنتيجة خسارة هذه الجهود التي هي لا تعالج أصل المشكلة وهي تشكيل الحكومة وأذكركم انه في سنة ٢٠٢١ إجمالي النفقات الفعلية التي يتم صرفها ما يقارب (١٢٨) تريليون دينار وهذا المبلغ بإمكان حكومة تصريف الأمور اليومية التصرف بها بنسبة ١٢/١ حسب قانون الإدارة المالية وبالتالي يمكن التصرف بهذه الأموال ولا تحتاج الى تشريع قانون نعم قد يكون هنالك فرق في أسعار المواد الغذائية او غلاءها هنالك عدة أبواب بإمكان اللجوء لها منها أبواب المناقلات وغيرها ويمكن تعويض الفروقات المالية وبالتالي المضي بتشريع هذا القانون سوف نكون أمام أزمة حقيقية لأنه الكل ينظر الى هذا القانون نظرة الموازنة لأنه الموازنة لم تشمل كل الفئات وكثير منها تنتظر المحاضرين وفئات حشد الدفاع والآلاف العقود هذا كله لا يمكن تضمينه بهذا القانون وبالنتيجة سوف نكون أمام أزمة حقيقية وبالتالي سوف لا نهي معاناة هذه الفئات .

– النائبة سرور عبد الواحد قادر ابراهيم:

اليوم سوف أتكلّم عن البيئة والنظافة ومشاكل البيئة لا تقل عن مخاطر عدم وجود خطة الأمن الغذائي ولكن هذه القضية مرتبطة بصحة المواطنين ومخاطر التغييرات البيئية والعواصف الترابية لم توضع على قائمة برامج عمل الحكومة اليوم نعيد التأكيد على هذا الطلب ونقترح فصل مواطنة من هذا القانون بحيث يمكن استخدامها في حملة تشجير وتأسيس الحزام الأخضر في جميع المدن والمحافظات العراقية وكذلك نطالب ونقترح تخصيص مبلغ مالي في قانون الأمن الغذائي لحل مشاكل النفايات في جميع المحافظات وبالأخص محافظة بغداد ونحن مقبلين على فصل الصيف وهنالك عدة أمراض منتشرة في العالم مثل كورونا والحمى النزفية والأمراض الجلدية وتلوث البيئة منها النفايات تؤثر بشكل سلبي على انتشار هذه الأمراض وكذلك إذا كنا نرغب في حل مشاكل الفلاحين ولسد حاجة الإنتاج الداخلي لابد ان نوفر لهم المياه لذلك أطلب تخصيص مبلغ من هذه الميزانية لاستكمال السدود المتبقية في محافظات الإقليم وبالأخص في محافظة السليمانية لدينا سدود وكذلك في الدائرة الخامسة التي كنت مرشحة عنه هنالك سد بردسور أكثر من سبعة سنوات لعدم وجود التخصيص المالي والعمل في هذا المشروع متوقف لذلك اكرر طلبي بتوفير جزء من الميزانية لهذا المشروع واستكمال السدود المتبقية خصوصاً في محافظة السليمانية وكما تعلمون أن موضوع المياه موضوع فيدرالي ومتعلق بالعراق.

– النائب ميلان قادر علي عمر:-

لا يخفى على الجميع السعي والجهود الكبيرة لرئيس وأعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب على إعداد قانون الأمن الغذائي الذي جاء وتزامن مع الأزمة الاقتصادية الحالية وعدم وجود الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٢ ونود لفت عنايتكم بإضافة فقرات:-
أولاً: تخصيص مبالغ مالية وحسب ما تترتأى لجنة الصحة والبيئة النيابية للتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير الأدوية والمواد والمستلزمات الضرورية للأمراض المزمنة والنادرة والمنقذة للحياة والأمراض السرطانية والعلاجات لمرضى الفشل الكلوي ومرضى التليسيما والهموليفيا التي يعاني منها المرضى لعدم توفرها في المراكز السرطانية وكذلك لكونها غير مسموح استيرادها إلا بموافقة وزارة الصحة العراقية والتي بدورها تؤثر سلباً على الحالة الصحية للمرضى.

ثانياً: تخصيص مبالغ في هذا القانون للمحاضرين المجانيين والخريجين العلميين في جميع المحافظات.

ثالثاً: تخصيص مبالغ مالية لملف التعويضات والرعاية الاجتماعية.

– النائبة احلام رمضان فتاح اسماعيل:-

مرة أخرى نطالب ونؤكد على تضمين وتعيين خريجي كلية العلوم وخاصة القدامى منهم ضمن قانون الأمن الغذائي وتخصيص درجات تتوافق مع عددهم الذي بلغ الآلاف كونهم الأقل حظاً دون بقية الاختصاصات الأخرى وكذلك تضمين تعيين المحاضرين وشملهم بقرار (٣١٥) لانتظارهم وصبرهم طويلاً واستناداً الى الفقرة الثالثة من المادة (٣) من قانون الأمن الغذائي الطارئ والتي تنص على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم الى الشرائح الفقيرة ونطالب بتضمين حل مشكلة بيوت الشهداء والمفقودين في حي الأسرى والمفقودين في محافظة كركوك ضمن هذا الدعم

وإنقاذهم في حل مشكلتهم الراهنة التي يمرون بها بحجة أنها بيوت متجاوزة مع العلم انه لديهم أرقام السند للأراضي التي تسكنها وهي بيوت مجهزة بمقاييس الكهرباء.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-
سيادة النائبة ما هي علاقتها بقانون الموازنة؟.

- النائبة احلام رمضان فتاح اسماعيل:-
لكن هي ضرورية وطارئة وهي مشكلة راهنة.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-
أرجو مناقشة هذا الموضوع خلا المناقشات العامة.

- النائبة احلام رمضان:-

اليوم تم تبليغنا من قبل الأهالي أن هذا المشروع ماضي وانه ماضيين بتطبيق هذا المشروع لأنها مشكلة إنسانية والمسألة ليست بيت أو بيتين.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-
صحيح ولكن هذه المسألة يتم مناقشتها في جلسة أو في فقرة المناقشات العامة اليوم نحن نناقش القراءة الثانية لقانون الأمن الغذائي.

- النائبة احلام رمضان فتاح اسماعيل:-

الفقرة ثالثاً من المادة (٣) من قانون الأمن الغذائي والتي تنص على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم للشرائح الفقيرة وهؤلاء الأسر من ذوات الدخل المحدود والفقيرة ومن ذوي الشهداء والمفقودين علماً أنهم قدموا ومناشدات ومطالبات من قبل الإخوة النواب ولكن اليوم تم تبليغنا انه تفاجئوا بوجود آليات عمل للبدء بتنفيذ الإزالة.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

أولاً: مهم جداً للجنة المالية ان لا يتقاطع مجلس النواب مع قرارات القضاء بهذا الخصوص.

ثانياً: اسم المشروع قانون الدعم الطارئ الأولى أن يذهب الى القطاعات والخدمات المهمة الخدمية التي لا تقبل التأجيل مثل الكهرباء ومستشفيات الكهرباء في غاية الأهمية وكذلك البطاقة التموينية والحماية الاجتماعية وذوي الإعاقة حيث أن التخصيصات غير واضحة بالنسبة لوزارة العمل وهيأة الرعاية الاجتماعية وكذلك ذوي الإعاقة ومن الأمور المهمة الأخرى الموارد المائية وقطاع الزراعة وهي أمور في غاية الأهمية باعتبارها جزء من الأمن الغذائي وبالنسبة لقانون الناجيات تم تخصيص مبالغ له وصادق مجلس النواب عليه ولكن لم يتم تخصيص أي مبالغ والقانون لا زال لم ينفذ وقد تحدثت لرئيس اللجنة المالية بشكل خاص بخصوص محافظة ذي قار بالنسبة لدرجات الحذف والإحداث ووضع المحافظة الآن جداً صعب وقد تحدثت أكثر من مرة ويمكن (٢٠) أو (٢٥) ألف درجة تنقذ ذي قار من أزمة كبيرة والمحافظة وضعها خاص عن باقي المحافظات إعداد كبيرة عشرات الآلاف من الخريجين ووضع المحافظة غير مستقر لا من الناحية الأمنية ولا خدمياً ولا اقتصادياً إذا رجعنا للقانون نفسه المادة (٢) ثانياً (الإعانات والمنح والمساعدات والهبات) هنا أريد أن أسأل اللجنة المالية هل هذه المنح والمساعدات ضمن سقف المبلغ المخصص (٢٥) تريليون أو هي زادت عن هذا المبلغ؟ هذه المفروض أن تحدد وبالنسبة للمادة (٣) (يتم تخصيص مبلغ (٢٥) تريليون وتوزع ضمن الجدول المرفق) بحاجة الى وضوح لأنه الجدول غير موجود تحتاج الى أرقام واضحة ومحددة وأبواب صرف واضحة تساعد في كيفية تمشية القانون وبالنسبة لفقرة (ج) توجد آلية معقدة في المادة (٣) الجهة المستفيدة ووزارة التخطيط ووزارة المالية وموافقة مجلس الوزراء كم سوف يستغرق وقت حتى تصل الأموال ويمكن أن تستفيد لوزارات المعنية؟ اعتقد بحاجة الى آلية جديدة تكون أسرع وأسهل للتطبيق وبالنسبة للمادة (٥) (لوزير المالية الاستمرار في الاقتراض) هذا البند يجب رفعه من مقترح القانون لأنه نحن نتحدث عن وفرة مالية ولا يمكن الاستمرار بالاقتراض الداخلي والخارجي مع توفر الأموال اللازمة وهذا يتناقض مع أصل القانون وبالنسبة للمادة (٥) ثانياً (الإعفاء تكون للقروض كافة المذكورة في البند أولاً ومتعاقدات مشروعة معفاة من الرسوم والضرائب) اعتقد هي مشاريع من شركات رابحة لذا لماذا نعفيها من الضرائب والرسوم يفترض أن تستمر بتطبيق القوانين والتعليمات ولا تعفى من الضرائب والرسوم وبالنسبة للمادة (٧) (تتولى وزارة المالية والتخطيط إدراج ما

جرى تخصيصه في إحكام هذا القانون على أساس سنوي ضمن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية) ماذا لو لم تقر الموازنة العامة الاتحادية؟ كيف يدرج؟ ما هي حلول اللجنة المالية في هذا الموضوع؟.

- النائب حيدر السلامي:-

أولاً: اشكر هيئة الرئاسة لسرعة الاستجابة لتشكيل لجنة تحقيقية بخصوص ما حصل في مظاهرات المحاضرين والإداريين وان شاء الله نتمنى أن تكون المراقبة قوية بحيث يكون تحقيق مهني ولكن مع هذا ليس حل جذري لأنه بالتالي القوات الأمنية والمتظاهرين هم أبناءنا لذلك أتمنى أن يسمعوني الإخوة أعضاء لجنة الأمن والدفاع بإعطاء مقترحات بزيادة الوعي عند القوات الأمنية في عملية التعاطي مع المتظاهرين وخصوصاً المظاهرات التي كفلها الدستور نبدأ بموضوع المحاضرين ولدي رسالة الى اللجنة المالية وقد أرسلت كتاب بتوقيع رئيس اللجنة النائب حسن الكعبي الى وزارة المالية يطلب الكلف التي تغطي المحاضرين والإداريين وهذه كانت رسالة تطمين وإيجابية للمحاضرين بتضمينهم ضمن هذا القانون وعندما جاء التقرير الذي تم توزيعه علينا اليوم من ضمن الأهداف لم يتم استهداف المحاضرين إذن هو أعطى رسالة سلبية للمحاضرين بحيث لم يتم استهدافهم ويمكن تضمينهم في هذا القانون.

ثانياً: كما مذكور في الأهداف هو تحديد الصلاحية في رقم (٨) (تحديد صلاحية نفاذ مقترح القانون خلال السنة المالية الحالية) إذن هو غير متكرر وبالتالي أريد فقط التأكيد في حالة تضمينهم ضمن القانون الطارئ للأمن الغذائي يجب تضمينهم بطريقة لو اقرت موازنة عام ٢٠٢٢ يتم تحويلهم تلقائياً للموازنة لأنهم هم ليس محاضرين لهذه السنة فقط بل لكل السنوات القادمة ويفترض نحن نناقش القراءة الثانية بينما نحن فقط اطلعنا على تقرير من اللجنة المالية وسوف يكون في الجلسة القادمة فقط التصويت على القانون لذا كيف سوف يتم ضمان المقترحات التي قدموها إخواننا النواب وهل سوف تضمن؟ حتى لو لم تكن جميعها وكيف سوف نأتي للجلسة القادمة نصوت أو لا نصوت؟ لأنه ليس لدينا نسخة لتحديثات القانون؟.

- النائبة مديحة حسن عذيب المكوصي:-

أنا أضم صوتي للإخوة النواب الذين تمنوا أن تتوافق الجهات السياسية لإقرار الموازنة لأنه المقترحات التي تم طرحها من قبل الإخوان لا تخص قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي التعويضات والمناطق المنكوبة وغيرها وإذا كان بهذا الصدد أنا اطرح موضوع وهو يخص محافظة بغداد في إحدى قرارات وتوصيات الجلسة رقم (٧) يوم السبت المصادف ٣٠ تموز لعام ٢٠١٧ تم التصويت بالموافقة على اعتبار الكرامة منطقة منكوبة اثر الانفجارات التي حدثت فيها وهي فاجعة لا يمكن نسيانها أتمنى بالطريقة التي تم طرحها من قبل الإخوان ضم منطقة الكرامة ضمن هذه المقترحات التي قدمت الى اللجنة المالية والنسبة أيضاً للانفجارات التي حدثت في عام ٢٠١٧ في منطقة الزعفرانية وهي منطقة شعبية فقيرة أتمنى من اللجنة المالية من هي المناطق المشمولة بالتعويضات ومساعدة الأقاليم حسب الفقرة الموجودة (١١) التي تقول دعم التخصيصات تنمية الأقاليم والمحافظات للنهوض بواقعها الخدمي وإجراء التنمية الاقتصادية المستدامة من هي المناطق المشمولة؟ هل هي تخص منطقة دون غيرها؟ ام لكل المناطق الموجودة؟.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

في محافظة السليمانية لدينا مستشفى يسمى مستشفى هيووا وهو مخصص لعلاج مرضى السرطان ولحد الآن (٣٣%) من الذين يتلقون العلاج هم من سكان محافظات وسط وجنوب العراق والآن لديهم مشاكل وأزمة قاسية لشراء الأدوية لمرضى السرطان لعدم وجود تخصيصات مالية لذلك اطلب من جنابكم ومن اللجنة المالية تخصيص ميزانية من قانون الأمن الغذائي ووضع ميزانية تعاون للمستشفى لمواصلة عملها واعتقد انه عمل من اجل الإنسانية ولن يختلف احد مع هذا الطلب.

- النائب باسم نعيمش جليف الغريباوي:-

أولاً: الأصل أن مقترح القانون يتضمن معالجة موضوع الأمن الغذائي وهو الأصل ومتفق عليه من قبل جميع أعضاء مجلس النواب القانون تضمن شقين:-

أولاً: الأمن الغذائي.

ثانياً: التنمية

وحتى نتجنب الإشكالات اقترح أن يقتصر موضوع التنمية على حصر الموضوع بتخصيص أموال التنمية لمشاريع تنمية وتسريع الأعمار في المحافظات دون التوسع في مشاريع أخرى.

ثانياً: نؤكد على رفع موضوع الاقتراض سواء كان داخلي أو خارجي من مقترح القانون بأكمله وأيضاً نؤكد على رفع مسألة النسب المئوية وتحديد المبالغ بشكل واضح وعندما تحدد يجب أن تراعى فيها المبالغ المخصصة في السنة السابقة ١٢/١ يضاف الى هذه المبالغ النسب التي تغطي الاحتياج فقط وأؤكد على أن يكون صرف الحساب وفقاً لإحكام قانون الإدارة المالية وليس استثناءً من هذا القانون كذلك يجب إيضاح الفقرة رابعاً من المادة (٢) أي مصادر أخرى هذه الفقرة يجب أن توضح بشكل واضح ما هي المصادر الأخرى وأيضاً المادة (٤) من القانون أعطى صلاحيات كبيرة لوزير المالية وهذه الصلاحيات غير خاضعة لضوابط ومحددات اقترح أن تحذف أو تعاد النظر بالمادة وكذلك مسألة تعويض الفلاحين والمزارعين وبعضهم لديهم خطة زراعية وقاموا بحرث أراضيهم وبذرها ولكن لم تغطي الحظوة لم تؤمن لهم الحصة المئوية بالنتيجة النهائية تضرروا وتم صرف أموال دون أن تزرع أراضيهم ويجب مراعاة خصوصية محافظة واسط ولديها (٣) ملايين دونم أو (٤) ملايين دونم صالحة للزراعة سنوياً محافظة واسط تؤمن للدولة مليون طن تقريباً وفي هذه السنة لحد هذه اللحظة واسط لم تصل الى (٣٤٠) ألف طن والسبب هو إهمال المحافظة وعدم توفير مستلزمات الزراعة والموارد المائية بشكل يغطي الأراضي الزراعية المخطط لها ويعتبر هذا هدر بالثروة الوطنية والمسألة الأخرى يجب تخصيص أموال وأرجو من الإخوة في اللجنة المالية أن يمتنعوا لهذه الفقرة وهي مسألة تخصيص أموال للأعلاف أن مربى الحيوانات الآن يقومون ببيع حيواناتهم لعدم استطاعتهم تأمين أعلاف لها بالفترة القادمة كون سعر الشعير الآن في هذا الموسم (٧٥٠) ألف دينار لذا أرجو من الإخوة المالية ان يضمنوا فقرة دعم الأعلاف لمربي الحيوانات وأيضاً أؤكد على ما أكد عليه الإخوان الذين سبقوني بخصوص موضوع المحاضرين والإداريين والعقود بكل أصنافها يومياً تصل لنا مناشدات الآن مظاهرات في اغلب المحافظات من قبل إخواننا المحاضرين والإداريين لذا يجب حسم موضوعهم بشكل واضح كذلك لدينا في محافظة واسط (٥٥) شخص يعملون بخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة قاموا ببيع أثاث بيتهم لذا اقترح على الإخوة في اللجنة المالية أن يتم تضمينهم ضمن مقترح القانون واقترح أن يتضمن مقترح القانون حساب ختامي يتضمن المصروفات الفعلية يرفع الى مجلس النواب لأعمال الرقابة على هذا الجانب واقترح ان تضاف فقرة تخضع المعاملات المالية الجارية على الحساب لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

أرجو تقديم ملاحظاتكم بشكل رسمي او مكتوب الى اللجنة المالية لكي يتم الأخذ بها والشكر للسيدات والسادة في اللجنة المالية.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

قانونياً المفروض اللجنة المالية الآن وأعضاءها الحاضرين ينتظرون مداخلات الإخوة والبعض تحتاج الى إجابات لذا يجب أن نكون حاضرين لكي نستمع ونسجل ونأخذ بمقترحاتكم المحترمة ولكن اللجنة المالية لعدم بقاء السادة النواب وتم رفع الجلسة من قبل جنابك ولا يجوز الكسر بكلامك وبحضور (١٥) نائب من أصل أكثر من (٢٤٠) نائب المفروض كانوا عندما افتتحت الجلسة لذا تتحفظ اللجنة المالية بالرد على كل النواب لذا نتحفظ بالرد على الإخوة ومن يحتاج الرد مع احترامنا واعتزازنا للحاضرين وهذا الكلام للذين لم يحضروا قاموا بتوجيه أسئلتهم وتركوا القاعة وإذا أرادوا إجابتنا يأتون الى اللجنة المالية حتى يتم الرد على تساؤلاتهم ونشكر جنابك ونشكر كل الإخوة الصامدين لآخر الجلسة.

لان النواب يطلبون التوضيحات ولا يبقون في الجلسة لذلك نرفع الجلسة والذي يحتاج توضيح يذهب الى اللجنة المالية.

- السيد شاخوان عبد الله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

لان النواب يطلبون التوضيحات ولا يبقون في الجلسة لذلك نرفع الجلسة والذي يحتاج توضيح يذهب الى اللجنة المالية.

رفعت الجلسة الساعة ٦:٢٠ عصراً.

